



مجلة
كلية اللغة العربية
بالمنصورة
مجلة علمية محكمة

كلية اللغة العربية بالمنصورة



يشرف على تحريرها

الأستاذ الدكتور
عبد المنعم عبد الله حسن
وكيل الكلية

الأستاذ الدكتور
الموافق الرفاعي البيلى
عميد الكلية



مجلة

كلية اللغة العربية بالمنصورة

مجلة علمية محكمة

المشرف العام

أ.د/ الموافق الرفاعي البيلي

عميد الكلية

رئيس التحرير

أ.د/ عبد المنعم عبد الله حسن

وكيل الكلية

الجزء الثالث

العدد الثلاثون

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

قواعد النشر بالمجلة

ترحب المجلة بمشاركة الباحثين المتخصصين من الجامعة وغيرها وتقبل للنشر الدراسات والبحوث الجادة وفقا للقواعد التالية:

أن يكون البحث مبتكراً ولم يسبق نشره .

* أن يتبع الباحث الأصول العلمية المتعارف عليها خاصة ما يتعلق بالتوثيق والمصادر ، مع إلحاق كشف بالمصادر والمراجع فى نهاية البحث .

* تقبل المواد المقدمة للنشر من ثلاث نسخ على الآلة الطابعة

ولا ترد الأصول إلى أصحابها سواء نشرت البحوث أم لم تنشر

* تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم العلمي على نحو سري

* البحوث والدراسات التي يقترح الحكمون إجراء تعديلات أو

إضافات إليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة

قبل نشرها .

ترسل البحوث باسم أ.د / عميد الكلية المشرف العام على المجلة

على العنوان التالي : كلية اللغة العربية بالمنصورة فرع جامعة

الأزهر .

ت وفاكس : ٢٢٤٦٤٨١ / ٠٥٠

هيئة التحرير

- | | |
|------------------------------|---------------------------------|
| عميد الكلية (المشرف العام) | ١- أ.د/ المواقسي الرفاعي البيلي |
| وكيل الكلية (رئيساً للتحرير) | ٢- أ.د/ عبد المنعم عبد الله حسن |
| رئيس قسم البلاغة | ٣- أ.د/ عبد العزيز أبو سريح يس |
| رئيس قسم الأدب والنقد | ٤- أ.د/عبد الرحمن محمد هيبية |
| رئيس قسم التاريخ والحضارة | ٥- أ.د/ محسن سعد عبد الله ناصر |
| رئيس قسم اللغويات | ٦- أ.د/ علي محمد علي فاخر |
| أستاذ بقسم أصول اللغة | ٧- أ.د/ حلمي السيد أبو حسن |

* * *

فهرس (الجزء الثالث)

الصفحة	الموضوع
٨٣ - ٥	التغاير التركيبى فى آيات الجنة فى القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية . د / محمد طه محمد عبد الخالق
١٣٧ - ٨٧	الفرق بين الشاطبية والتهجيري وبيان زيادات الشاطبية جمع وتوثيق وتصنيف . د / سيد أحمد محمد دراز
٢٢٨ - ١٤١	تعدد التوجيه الإعرابي عند مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (٤٣٧هـ) د / أحمد نزال غلزي الشمري
٢٩٥ - ٢٣١	التصور اللغوي للألفاظ الإسلامية د / محمد محمود السيد أبو حسين
٣٨٤ - ٢٩٩	ألقاب اللغات فى رواية الأعرابي الجرمي تاصيل لغوي وتاريخي د / نعيم مصطفى شرف
٤٥٩ - ٣٨٧	إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أمّا بعد د / سماسم بسيونى عبد العزيز مطر
٥٢١ - ٤٦٣	الترايط النصي والقصيدة الجاهلية رؤية فى المفهوم والمعالجة أ موسى بن درياش الزهراني
٦٠٣ - ٥٢٥	أمثلة القبح عند سيبويه دراسة نحوية د / عيسى محمد على عسير
٦٥٩ - ٦٠٧	شعر الجود والبخل وجمالياته عند الأخطل د / محمد فؤاد نعنناع
٦٩٧ - ٦٦٣	ملاحح التجربة فى شعر "على أحمد النعمي" د / ليلى عبده محمد الشيبلى
٧٣٧ - ٧٠١	الإدارة العربية لبلاد فارس إبان القرن الأول الهجرى د / مصطفى السيد عبد العال
٧٣٩	الفهرس

تعدد التوجيه الإعرابي عند

مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (٤٢٧هـ)

في كتابه: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها

من سورة النور إلى نهاية سورة الدخان نموذجاً

مقدم من الباحث

أحمد بزال غازي الشمري

الملخص

يتناول هذا البحث تعدد التوجيه الإعرابي عند مكّي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) ، هادفاً إلى بيان أسباب هذا التعدد عنده، وتعيين مظاهره ، وإيضاح منهجه في كتابه عند عرضه لهذا التعدد .

وسيتناول نموذجاً من إحدى وعشرين سورة في كتابه، بداية من سورة النور إلى نهاية سورة الدخان ، وهي واقعة في الجزء الثامن عشر في القرآن إلى أواخر الجزء الخامس والعشرين ، أي ما يقارب سبعة أجزاء من القرآن الكريم .

وهو مقسم إلى فصلين وخاتمة:

الفصل الأول: ويتناول فيه تعريف تعدد التوجيه الإعرابي (لغة - اصطلاحاً) ، وأسباب التعدد عند النحاة بشكل عام ، ومظاهر هذا التعدد حسب رؤية الباحث .

الفصل الثاني: ويتناول تعدد التوجيه الإعرابي عند مكّي في كتابه (الكشف) ، بادئاً بذكر ترجمة للقيسي ، ونبذة عن كتابه (الكشف) ، ومنهجه في هذا الكتاب .

ثم يعرض مظاهر تعدد التوجيه الإعرابي عند مكّي القيسي في كتابه ، مقسمة على الأسماء والأفعال والجمل وأشباه الجمل والحروف، منتهياً بذكر أسباب التعدد الإعرابي عنده، ومنهجه .

ثم ينتهي بخاتمة يُعرض فيها أهم النتائج التي توصل إليها ، وما بان من فوائد منه ، وقائمة من المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، ثم فهرس الموضوعات .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، وبعد...

يعدّ تعدد التوجيه الإعرابي في آي القرآن الكريم مبحثاً مهماً داعياً الباحثين لمعرفة أسبابه عند النحاة تارة، وعند أفرادهم على حده تارة أخرى؛ ذلك لأن هذه الأسباب منها ما هو عام نابع من روح المعنى الإعرابي ، وما يؤثر فيه، وما تفرضه قواعد الصناعة النحوية، واختلاف المدرسة النحوية، ومنها ما هو خارج عن ذلك كالاختلاف العقدي .

وفي سبيل ذلك يتناول هذا البحث تعدد التوجيه الإعرابي عند مكّي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) حيث كثرت وبغزارة عنده هذه الظاهرة في توجيهه للقراءات القرآنية ، هادفاً إلى تبين أسباب هذا التعدد عنده ، وتعيين مظاهره، وإيضاح منهج القيسي في كتابه عند غرضه لهذا التعدد .

وبما أن المادة جداً غزيرة في كتابه ؛ فسنناول نموذجاً من إحدى وعشرين سورة في كتابه، بداية من سورة النور إلى نهاية سورة الدخان ، وهي واقعة في الجزء الثامن عشر في القرآن إلى أواخر الجزء الخامس والعشرين ، أي ما يقارب سبعة أجزاء من القرآن الكريم .

والبحث مقسم إلى فصلين وخاتمة، وهما:

الفصل الأول: يتناول فيه تعريف تعدد التوجيه الإعرابي (لغة -

اصطلاحاً) ، وأسباب التعدد عند النحاة بشكل عام ، ومظاهر هذا التعدد حسب رؤية الباحث .

الفصل الثاني:

يَتناول تعدد التوجيه الإعرابي عند مكّي في كتابه (الكشف) ،
بادئا بذكر ترجمة للقيسي ، ونبذة عن كتابه (الكشف) ، ومنهجه في هذا
الكتاب .

ثم يعرض مظاهر تعدد التوجيه الإعرابي عند مكّي القيسي في
كتابه ، مقسّمة على الأسماء والأفعال والجمل وأشباه الجمل والحروف .
وكان هذا التقسيم - برأي الباحث - حاصراً أطرافاً كثيرة من هذا
التعدد في إطار جامع سهل دون تفرّعات طويلة ، فالأسماء التي طال الحديث
عن التعدد الإعرابي فيها سيُتناول فيها التعدد الإعرابي في الأسماء المعربة
إعراباً ظاهرياً ، ثم المعربة تقديرياً ، ثم الأسماء المبنية ، ثم المصدر المؤول .
ثم يختم هذا الفصل بذكر أسباب التعدد الإعرابي عند مكّي بن
أبي طالب القيسي ومنهجه في هذا التعدد .

أما خاتمة البحث فستكون في نهايته ، يُعرض فيها أهم النتائج
التي توصل إليها ، وما بان من فوائد منه ، ثم يختم بقائمة من المصادر
والمراجع ، ثم فهرس الموضوعات .

هذا وفي الختام نسأل الله العليّ القدير السداد ، ونعوذ به من الخطأ
والزلل والنسيان، فإنّ الكمال له وحده سبحانه وتعالى، والعبد به مستعين .

توطئة

المتكلم بطبيعة الحال حينما يتكلم يكون المقصود من كلامه شيئاً واحداً لا غير ، سواء أراد به تورية أم حقيقية ، لكن حينما فُقدت المشافهة، وفقد السماع المباشر الذي يبين موقف المتكلم في حينه أصبحت العلامة هي الدالة عما يريد المتكلم .

وبما أن العلامة الإعرابية الواحدة تشترك بها أكثر من وظيفة نحوية، نحو الضمة التي هي علامة الرفع ، وتكون بين الوظائف التالية: المبتدأ والخبر ، والفاعل ونائبه ، واسم كان ، وخبر إن ، وكل تابع لمرفوع، من صفة واسم معطوف وبدل وتوكيد ، فالنحوي يجد أمامه نصوصاً خالية من الموقف المباشر ، فماذا يكون بوسعه إلا أن يقلب هذه العلامة على الوظائف المتعددة بحسب القرينة التي ترجح وظيفة على أخرى ، فيظهر أمامه أكثر من معنى محتمل قد يريد المتكلم ، مع أنه لم يُرد إلا معنى واحداً .

هذا في حال ظهور العلامة الإعرابية ، فكيف إذا قدرت العلامة التي هي الدليل الواضح للمعنى كما في الأسماء المعربة إعراباً تقديرياً، والجمل التي لها محل من الإعراب، والأسماء المبنية ؟

إن عدم ظهور العلامة الإعرابية قد تضاعف المعاني المحتملة التي يريد المتكلم أمام النحوي، وتضع أمامه المزيد من الوظائف النحوية المتعددة المتزاحمة ، والتي تكون من حالات إعرابية مختلفة (رفع - نصب - جر) بخلاف ظهورها الذي يقصرها على حالة واحدة ، فيبني النحوي المعنى المراد على

أكثر من حالة إعرابية بحسب القرينة التي ترجح حالة على أخرى، ووظيفة على وظيفة أخرى داخل الحالة الإعرابية الواحدة، وهو ما تقتضيه كل حالة من اشتراك في الوظائف النحوية فيظهر بذلك أكثر من معنى نحوي للنص الواحد وفق هذا التعدد .

وتعدد الإعراب في هذه الحالة لا يعنى بالضرورة أن كل التوجيهات الإعرابية صحيحة، بمعنى أن المتكلم أرادها كلها، ولا يعنى أن كلها توجيهات خاطئة، بل منها ما هو المراد، ومنها ما هو قريب محتمل، ومنها ما هو بعيد محتمل، ومنها ما هو بعيد غير محتمل، كذا على حسب اجتهاد النحاة واختلافهم في فهم النصوص .

الفصل الأول:

تعدد التوجيه الإعرابي

أولاً: تعريف تعدد التوجيه الإعرابي (لغة واصطلاحاً):

ثانياً: أسباب تعدد التوجيه الإعرابي عند النحاة:

ثالثاً: مظاهر تعدد التوجيه الإعرابي :

أولاً: تعريف تعدد التوجيه الإعرابي (لغة واصطلاحاً):

التعدد في اللغة:

ذكر ابن منظور (٧١١هـ) في اللسان أن العدّ هو إحصاء الشيء ، وأورد أيضاً ما بيانه أن الفعل (يتعدّد) يعني: الزيادة في العدد ، يقول : " وهم يتعدّدون ، ويتعدّدون على عدد كذا ، أي يزيدون عليه في العدد" (١) . وعلى ذلك لا يخرج استعمال النحاة والباحثين لهذه اللفظة عن معناها اللغوي كما سنرى .

التوجيه في اللغة:

التوجيه من (وَجَهَ) ، وهي مصدر الفعل وَجَّهَ توجيهاً ، والاسم منه (الوجه) ، وله معان عديدة في اللغة (٢) ، من أهم ما قد يدخل في المعنى الاصطلاحي له قولهم أن وجه الكلام: السبيل الذي تقصده به (٣) ، فقد استمد من هذا المعنى اللغوي المعنى الاصطلاحي للتوجيه الإعرابي خاصة .

التوجيه الإعرابي في الاصطلاح:

لوجه عند النحاة وفي استعمالاتهم لها أكثر من معنى (٤) ، ولكن

(١) لسان العرب لابن منظور ، ط١ ، دار الحديث ، ٢٠٠٦م ، القاهرة ، ينظر ٦ / ١١٦-١١٧ .

(٢) ينظر في ذلك: القاموس المحيط للفيروزبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٣ ،

١٩٩٣م، بيروت، مادة (وجه) ص ١٦٢٠ ، ولسان العرب ٩ / ٢٢٨ .

(٣) ينظر: لسان العرب ٩ / ٢٢٨ .

(٤) ينظر في ذلك كتاب: تعدد التوجيه النحوي، مواضعه، أسبابه، نتائجها للدكتور: محمد حسنين

صبرة، دار غريب، القاهرة، ط١ ، ٢٠٠٦م، ص ١٧-١٤ .

عند إعرابهم للكلمات خاصة فإنما يعنون به : " المعنى النحوي الخاص بالحالة الإعرابية الواحدة ، ككون الكلمة مرفوعة لأنها فاعل أو مبتدأ ، أو غير ذلك من المعاني النحوية التي يكون عليها الرفع " (١) .

وعليه فالمعنى الاصطلاحي مستمد من المعنى اللغوي منه، فإذا رأوا كلمة مرفوعة مثلا وجه الرفع فيها هو لأنها فاعل أو غيره من المرفوعات ، لذا قالوا في تعريف التوجيه الإعرابي الذي هو مصدر الفعل (وجهه) : " هو ذكر الحالات والمواضع الإعرابية ، وبيان أوجه كل منهما ، وما يؤثر فيها ، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج " (٢) .

فالتوجيه الإعرابي بذلك هو العملية التي يقوم بها النحوي لإيجاد الوجه -الذي هو المعنى النحوي للحالة الإعرابية- وما يلزم هذه العملية من استدلال وتعليل لبيان صحة الوجه من عدمه، فمضى ما ذكر النحوي حالة إعرابية، وذكر معها الوظيفة النحوية التي فسرت بها هذه الحالة، فنستطيع أن نسمي هذا العملية عملية التوجيه الإعرابي .

وعلى ذلك فتعدد التوجيه الإعرابي يعني تعدد (زيادة) المعنى النحوي للحالة الإعرابية الواحدة من جهة، وتعدد الوظائف الإعرابية المختلفة

(١) قواعد التوجيه في النحو العربي (رسالة دكتوراة) لعبدالله أنور سيد الخولي ، إشراف: أ. د.

محمد حماسة ، جامعة القاهرة ، دار العلوم ، رسالة علمية لنيل شهادة الدكتوراه عام ١٩٩٧م ،

ينظر ص ٨ .

(٢) السابق ١٢ .

من جهة أخرى^(١)، وما يلزم ذلك من ذكر المعاني النحوية المختلفة والحالات الإعرابية، سواء أكانت هذه الحالات المذكورة بعيدة أم قريبة، وما يلزمه أيضاً هذه العملية من استدلال وتعليل لصحة الأوجه المذكورة أو رفضها .

فعلني سبيل المثال حينما نقول : رأيت زيداً الكريم، نستطيع أن نعرب (الكريم) صفة منصوبة لـ (زي) ، لكن المعنى لا ينحصر على ذلك ، فهو يقبل وجهاً آخر ، فيجوز أن تكون (الكريم) مرفوعة، فيكون معناها النحوي مختلفاً طبقاً للحالة المتغيرة للرفع ، فتعرب خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) على النعت المقطوع ، فحصل تعدد الحالة الإعرابية ، وتعدد المعنى (الوظيفة) النحوي^(٢) .

ثانياً: أسباب تعدد التوجيه الإعرابي عند النحاة:

لقد أكثر النحاة من سرد الإعرابات المختلفة للكلمة الواحدة ، سواء أكانت الوظيفة النحوية تختلف باختلاف هذه الإعرابات في الحالة الإعرابية الواحدة أم تختلف باختلاف الحالات الإعرابية، ولا شك من أن هذا التعدد

(١) ينظر: تعدد التوجيه النحوي ص ٢٧ .

(٢) هناك فرق بين التوجيه النحوي والتوجيه الإعرابي، فالتوجيه النحوي شامل الإعراب وغير الإعراب، أما التوجيه الإعرابي فهو خاص بالإعراب، وهو الذي نحن بصدده في هذا البحث، ينظر في ذلك: قواعد التوجيه عند أبي البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ) لأحمد نزال غازي الشمري، رسالة ماجستير، إشراف: أ. د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠٠م، ص ١٨-٢٨ .

الإعرابي له أسبابه التي دفعت معظم النحاة لتعدد إعرابهم ، والتي تكاد تجعلنا نجزم بأنها قد أثرت في تعدد إعرابهم ، إلا أن الأسباب التي نظنها هي الأسباب الجوهرية، والتي دعتم لتعدد إعرابهم ما يلي^(١):

١- اتفاق النحاة على القول بالعامل النحوي:

لا شك أن العامل النحوي يعدّ من أهم الأسباب التي تتج عنها تعدد إعراب النحاة ، فكل عامل يحتاج لمعمول يعمل فيه العمل ، فالفعل يعمل في الفاعل ، وحرف الجر بالاسم المجرور ، والنواسخ بأسمائها إلخ... ولولا العامل لما وجدنا الإعرابات المختلفة للكلمة الواحدة ، يقول الأستاذ يوسف الحمادي: "كانت هذه النظرية - أي العامل - من أقوى ما ساعد على الخلاف الإعرابي ، وعلى مساندة كل نحوي لما يعنُّ له من رأي"^(٢) . لذلك كان الأستاذ الفاضل يدعو إلى إلغائه بسبب كثرة الإعرابات ، وما انبنى عليه العامل^(٣) ، وهذا مما يدعيه أهل التيسير من المحدثين .

(١) لقد فرّع د. محمد حسنين صبرة أسباب تعدد التوجيه النحوي، ولو أن أستاذنا جمعها في إطار جامع لكان أصح بدلا من كثرة التسميات فيها، فمثلا يضع تحت عنوان (احتمال المعنى السياقي والدلالي) الأسباب التي ذكر وهي: تعدد المتبوع - قطع النعت أو عدم قطعه - تعدد وظائف الكلمات - تجاذب معنى الكلمات). ينظر في تقسيماته كتاب: تعدد التوجيه النحوي ٢١٥-٢٨٩ .

(٢) النحو في إطاره الصحيح للدكتور: يوسف الحمادي ، ط ١ ، ١٩٩٠م ، مكتبة مصر (دار مصر للطباعة) ، القاهرة ، ص ١٩٤ .

(٣) ينظر السابق ٦٩ .

ونظرية العامل تولد كثيرا من الفرعيات التي أدت إلى التعدد في الإعراب ، فمن هذه الفرعيات اختلافهم في تحديد العامل ، فمثلا يرى البصريون أن العامل في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية فعل محذوف يفسره المذكور ، فيعرب الاسم فاعلا للفعل المحذوف ، نحو قولك: إن الرجل أتاني أكرمه .

أما الكوفيون فيرون أن الاسم المرفوع فاعلا مقدما للفعل ، وعليه فالعامل عندهم الفعل المذكور .

أما الأخفش (٢١٥هـ) في أحد قوليه في المسألة فإنه يرى أن الاسم المذكور يعرب مبتدأ ، فالعامل عنده معنوي وهو الابتداء^(١) .

وكثيرا ما يختلف النحاة في تحديد العامل ، فينتج عن هذا الاختلاف التعدد في الأوجه الإعرابية، فمن ذلك التعدد قولهم في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾^(٢) ، فقد ذكر ابن هشام (٧٦١هـ) أن (خوفا وطمعا) تحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله على النحو التالي:

تقدير عامل المصدرية : تخافون خوفاً ، وتطمعون طمعاً ، فالعامل على ذلك محذوف .

(١) ينظر في المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري

، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط ١٥٠٥م ، دار الطلائع ، القاهرة ، ١٥٦ / ٢ .

(٢) سورة الرعد، آية (١٢) .

تقدير الحالية : يريكم طامعين ، وخائفين ، فالعامل يكون الفعل (يريككم) .

أما تقدير المفعول لأجله يكون : يريكم لأجل الخوف ، والطمع ، فالعامل أيضا (يريككم) ^(١) .

ولا شك بأن الحذف والتقدير هما من أهم آثار العامل النحوي التي أثرت بصورة مباشرة في التعدد الإعرابي .

وهذان المفهومان وغيرهما من المفاهيم قد سادا في فكر النحاة بسبب نظرية العامل النحوي، فكان لهما الأثر الكبير أيضاً في الخلاف بشكل عام بما فيه التعدد الإعرابي؛ لذا سنخصص لهذه المفاهيم جزئية ضمن الأسباب .

٢- احتمال المعنى السياقي والدلالي لهذا التعدد :

مما يدفع النحوي إلى استنباط أوجه إعرابية مختلفة احتمال المعنى الدلالي والسياقي لأكثر من معنى لهذه الأوجه التي يراها ، فالمعنى له دور كبير في التعدد الإعرابي ، وكثيرا ما نجد النحاة يقوون إعرابا على إعراب ويضعفون آخر ، ومعيارهم في ذلك احتمال المعنى السياقي أو الدلالي في الجملة لهذه الإعرابات المختلفة بعدا وقربا من مقصود المتكلم .

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب

ط ١ ، ٢٠٠٠م ، المجلس الأعلى للثقافة والفنون الآداب ، الكويت ، ٦ / ١٣٧ .

ففي قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ءُؤْلِيَاتِكُمْ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ (٤) وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي ءَايَاتِنَا مُعْجِزِينَ ءُؤْلِيَاتِكُمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزِ ءَالِيمٍ﴾ (٥) (١) ذكر أبو حيان (٧٤٥هـ) أن الاسم الموصول في (الذين سعوا) يحتمل أن يكون مبتدأ مرفوعاً، ويحتمل أن يكون منصوباً عطفاً على (الذين آمنوا) ، أى وليجزى الذين سعوا .

أما الجملتان المصدرتان باسم الإشارة (أولئك) ، "فاحتمل أن تكون الجملتان المصدرتان بأولئك هما نفس الثواب والعقاب ، واحتمل أن تكونا مستأنفتين ، والثواب والعقاب ما تضمنتا مما هو أعظم ، كرضا الله عن المؤمن دائماً ، وسخطه على الفاسق دائماً" (٢) .

فأنت ترى تعدد إعراب الجملتين بسبب احتمال المعنى لذلك ، ولا يتوقف الأمر عند ذلك فحسب بل قد يضعف أبو حيان (٧٤٥هـ) إعراباً ، ويقوي آخر حسب المعنى ، فإن كان الإعراب موافقاً للمعنى أجازته، ورجحه على غيره .

ففي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (١٩) (٣) أورد أبو حيان (٧٤٥هـ) عدة أوجه إعرابية

(١) سورة سبأ، آية (٤-٥) .

(٢) تفسير البحر المحیط لأبي حيان الأندلسي ، وبهامشه الدر اللقيط من البحر المحیط لتاج الدين

الحنفي ، ط ٢ ، دار الكتاب الإسلامي ، ١٩٩٢ م القاهرة ، انظر ٢٥٨/٧ .

(٣) سورة الأنعام ، آية (٩٩) .

لـ(قنوان) ، فهي إما مبتدأ قدم عليه خبره (من طلعتها) ، أو مبتدأ وخبره محذوف تقديره (مخرجة) لدلالة الفعل المتقدم عليه ، أو فاعل لـ(من طلعتها) على ما يراه الأخفش (٢١٥هـ) .

وهو يعلق على الإعراب الثاني قائلا: " ولا حاجة إلى هذا التقدير إذ الجملة مستقلة في الإخبار بدونه " (١) .

ويعلق أيضا على الإعراب الأخير قائلا: "وهو إعراب فيه تخطيط لا يسوغ في القرآن" (٢) .

فهو ينزه القرآن في تعليته الأخير عن هذا الإعراب لأنه تخطيط لا يحتمله المعنى ، ومثله تعليقه الأول ، فهو يرى أن الجملة تامة الإخبار فلا حاجة لتقدير خبر برأيه . وقد تنبه ابن هشام (٧٦١هـ) لأهمية المعنى عند المعربين ، فذكر أن على المعرب أن يراعي المعنى الصحيح ، ولا ينظر في صحة الصناعة (٣) ، إذ قد ينجرف النحوي وراء القواعد النحوية ، فيعرب ولا يراعي فيه المعنى ، لذلك يكون إعرابه مردودا .

وقد مثل لها بعدة أمثلة ، منها أن (إذ) في قوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقَّتْ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ (٤) ، قد علقها بعض المعربين بـ(مقت) الأولى ، وبعضهم

(١) البحر المحيط ٤/٣٤٨ .

(٢) السابق ٤/٣٤٨ .

(٣) ينظر معنى اللبيب ٦/٤٨ .

(٤) سورة غافر، آية (١٠) .

بـ(مقتكم) الثانية ، ثم قال : " وكلاهما ممنوع ، أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى ، لأنهم لم يمتقوا أنفسهم ذلك الوقت ، وإنما يمتقونها في الآخرة " (١) .
وقد هاجم أبو حيان (٧٤٥هـ) الزمخشري (٥٣٨هـ) في تعليقه لـ(إذ) بـ(المقت) ، لأن المناداة تكون في يوم القيامة ؛ لذا جعل الظرف معلقا بمصدر محذوف تقديره : مقتكم إذ تدعون . (٢)

والمعنى في كل ذلك هو السبب الذي جعل الزمخشري (٥٣٨هـ) وغيره من النحاة يضعون احتمالات لإعرابات متعددة للكلمة الواحدة ، ومعيار قبول هذه الإعرابات عند النحاة هو المعنى من الدرجة الأولى .

٣- اختلاف فهم النحاة أنفسهم للنص :

يرتبط هذا السبب ارتباطا وثيقا بسابقه ، ففهم النحوي للنص متى ما احتمل أكثر من معنى ، فإن إعرابه يتعدد طبقا لفهمه ، والنحاة قد يتفقون في فهمهم لمعنى النص ، فيتوافقون في الإعراب ، وهذا لا شك فيه ، لكن - وهو وارد - قد يختلفون فيما بينهم في فهم معاني النصوص ، فتجد أن هناك من يفهم النص فهما مغايرا للآخر ، مما ينتج عنه إعراب الكلمات إعرابا مختلفا عن إعراب النحوي الآخر .

فمن ذلك قولهم في قوله تعالى : ﴿ فَتَأْمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (١٧٠) ، فقد اختلف فهمهم للآية

(١) مغني اللبيب ٥٠/٦ .

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧ / ٤٥٢ .

(٣) سورة النساء، آية (١٧٠) .

وتقدير المحذوف، واختلف تبعاً لذلك إعرابهم ، فمذهب الخليل (١٧٥هـ) وسيبويه (١٨٠هـ) على أن (خيرا) مفعول به لفعل محذوف تقديره (وأثوا) ، والفراء (٢٠٧هـ) يرى أنها صفة لمصدر محذوف ، وتقديره عنده (آمنوا إيماناً خيراً لكم) ، ويعلق على إعراب الفراء السمين الحلبي (٧٥٦هـ) قائلاً: " وفيه نظر من حيث أنه يفهم أن الإيمان منقسم إلى خير وشر ، وإلا لم يكن لتقييده بالصفة فائدة ، وقد يُقال: إنه قد لا يقول بمفهوم الصفة ، وأيضاً فإن الصفة قد تأتي للتأكيد وغيره " (١) .

فالسمين يبين فهم الفراء لـ(خيرا) إذ عنده أنها صفة مؤكدة ، وليس يلزم من إعرابه ما فهمه السمين الحلبي من أن الإيمان فيه خير وشر .
كذلك فهم الكسائي (١٨٩هـ) وأبو عبيدة (٢٠٩هـ) فهما مغايراً لهذه الآية ، إذ يعربان (خيرا) خبر لـ(يكن) المحذوفة ، فالتقدير عندهما : إن تؤمنوا يكن الإيمان خيراً (٢) .

وبعض الكوفيين يرى أنها حالا ، وقد ردّ السمين هذين الإعرابين بفهم أيضاً مغايراً للنص (٣) .
والتقارير لتعدد الإعرابات يجزم أن النحاة مختلفون في فهمهم ، وكثيراً ما

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكون للسمين الحلبي ، تحقيق: د. أحمد الخراط ، ط ١ ، ١٩٨٧م ،

دار القلم ، دمشق ، سوريا ، ٤ / ١٦٤ .

(٢) ينظر السابق ٤ / ١٦٤ .

(٣) ينظر السابق ٤ / ١٦٥ .

كان هذا الاختلاف سائدا في النصوص اللغوية بما فيها القرآن الكريم ، فترى التعدد في كلمة واحدة على أكثر من إعراب تبعا لفهم النص .
 لكن يبقى معيار القبول والرد لهذه الإعرابات عند النحاة المتأخرين ، فهم أيضا قد يختلفون في فهمهم لما يراه النحوي المعرب ، فيقومون إعرابا على إعراب ، ويضعفون بحسب فهمهم للنص تارة ، وللإعراب وما يجلبه من معنى تارة أخرى ، وقد يظهرون بإعراب جديد تابع من فهمهم لهذا النص .
 ٤- اختلاف المدارس النحوية، وما ينبني عليه من اختلاف في

الأصول والفروع :

للمدارس النحوية وتنوعها أثر كبير على فكر النحوي ، فكل مدرسة لها أصولها التي يكاد يتفق عليها جميع من نهج منهج هذه المدرسة ، تلك الأصول التي يلتزم بها النحوي ولا يتعداها ، فيبني على هذه الأصول الكثير من الفرعيات التي يخالف بها النحوي من هو في مدرسة أخرى ، وهذا الاختلاف يكون واضحا في توجيهات النحوي وتعليلاته وإعرابه وأقيسته .
 ومدرستا البصرة والكوفة خير شاهد على ذلك ، إذ بنى البصريون نحوهم على أصول مختلفة عن أصول أهل الكوفة ، إذ كان أهم ما يميز المدرسة الكوفية عن المدرسة البصرية " اتساعها في رواية الأشعار ، وعبارات اللغة عن جميع العرب بدوتهم وحضرتهم " (١) ، فكانوا يأخذون

(١) المدارس النحوية لشوقي ضيف ، ط٧ ، ١٩٩٢م ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ١٥٩ .

القليل ، والنادر من كلام العرب ، فيبتنون عليه قاعدة ، ويقيسون عليه .
أما البصريون فكانوا أكثر حرصا ، وأدق نظاما منهم ، إذ كانوا لا
يقيسون إلا على الكثير المطرد من كلام العرب ، فيضعون القاعدة على ما
اطرد منه ، أما القليل والنادر ، فكانوا لا يقعدون عليه ، ناهيك عن أخذهم
فقط ممن ثبت فصاحته بخلاف الكوفيين^(١) .

وقد أغنت كتب الأصول عن سرد المفارقات الأصولية بين
المدرستين^(٢) ، إلا أن الذي يهمننا هنا أن هذه الأصول أثرت تأثيرا مباشرا في
إنتاج الفكر النحوي بما فيه الإعراب ، فكل مدرسة بحسب أصولها تعرب
على ما يتوافق مع هذه الأصول التي اعتمدها ، ولم يتعدوها .
فمن ذلك فعل الأمر ، وهو من المسائل الخلافية التي أوردها أبو البركات
بن الأنباري (٥٧٧هـ) في الإنصاف ، فالبصريون عندهم أن هذا الفعل مبني ،
أما الكوفيون ففعل الأمر عندهم معرب مجزوم ، فهو فعل مضارع حُذفت منه
لام الأمر الجازمة^(٣) .

(١) ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي لعبد الفتاح الدجني ، ط ١ ، لوكالة المطبوعات ١٩٧٤م ،
الكويت ، ص ٨٩ - ٩٣ .

(٢) ينظر في ذلك مثلا: أصول النحو العربي للدكتور: محمود أحمد نحلة، ط ١، دار العلوم العربية، بيروت،
١٩٨٧م، ص ٧٠ ، وأصول النحو العربي

للدكتور: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط ١، الإسكندرية، ٢٠٠٠م ، والأصول دراسة
إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب

للدكتور: تمام حسان ، ط ١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ٣٨ - ٤٣ .

(٣) ينظر: المسألة رقم (٧٢) في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٨٢ .

كذلك يرى الكوفيون أنّ (ربّ) اسم ، والبصريون يرون أنها حرف^(١) ، وهذا الخلاف ينبني عليه تعدد الإعراب لـ(ربّ) ، فهي تعرب عند الكوفيين مبتدأ ، أما البصريون فيعربونها حرف جر ، وما بعدها اسم مجرور بها لفظاً مرفوع محلاً على الابتداء .

والكوفيون يجوزون إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به ، أما البصريون فيمنعون ذلك^(٢) ، وقد دفعهم هذا الخلاف إلى تعدد الإعراب في قراءة أبي جعفر (١٢٧هـ) لقوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (١٤)^(٣) على البناء للمفعول (ليجزى)^(٤) .

فالبصريون ذهبوا إلى أنّ نائب الفاعل ضمير مستتر يعود على مصدر الفعل (الجزاء) ، و(قوما) مفعول به ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل ، وقيل أنّ نائب الفعل ضمير يعود على المفعول الثاني (الخير) الدال عليه السياق . أما الكوفيون فالإعراب عندهم مختلف ، فالجار والمجرور (بما) في محل رفع نائب الفاعل ، ولا استتار لنائب الفاعل كما يظن البصريون^(٥) .

(١) ينظر: المسألة رقم (١٢١) من السابق ٢ / ٣٢٨ .

(٢) ينظر: مع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، ط ١ ، ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١ / ٥٢٠ - ٥٢١ .

(٣) سورة الجاثية ، آية (١٤) .

(٤) ينظر في نسبة القراءة: الدر المصون ٩ / ٦٢٠ .

(٥) ينظر في الخلاف السابق ٩ / ٦٢٠ - ٦٢١ .

ولا تتوقف المسألة عند المدرستين فقط ، فكثيرا ما نجد أصحاب المدرسة الواحدة يخالفون أصول مدرستهم ، مما ينتج عن هذا الاختلاف ظهور إعرابات مختلفة وفق ما يراه النحوي نفسه ، وخير ما يمثل ذلك الأخفش (٢١٥هـ) ، فقد كانت له مذاهب مختلفة عن البصريين ، مع أنه بصري^(١) .

وكل ما سبق ينطبق على النحاة المتأخرين، فكل له مذهبه وأصوله وآراؤه التي بناها على النصوص اللغوية المتوفرة لهم بكثرة بحكم تأخرهم عن النحاة المتقدمين ، فزاد هذا التأخر من إمكانية خروج النحوي برأي جديد ، وفق هذه الأصول الجديدة المختلفة .

٥- فقدان العلامة الإعرابية (الإعراب التقديري) :

العلامة الإعرابية في حقيقتها عند النحاة دالة على الوظائف النحوية ، فكل حركة من علامات اللغة - سواء أكانت فرعية أو أصلية- تدل على وظيفة نحوية ، أو أكثر .

فالضمة ، وما ينوب عنها تدل على الفاعل والمبتدأ والخبر ، والفتحة وما ينوب عنها تدل على الفضلات كالمفاعيل والجال والتمييز ، أما الكسرة فتدل على الفضلة الذي يكون بواسطة حرف كالأسماء المجرورة^(٢) .

(١) ينظر: المدارس النحوية ص ٩٥ .

(٢) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث للأستاذ محمد حماسة ، ط ١ ،

٢٠٠١م دار غريب ، القاهرة ، ص ٢١٠-٢١١ .

فالعلامة تساعد على تحديد إعراب أي كلمة ، وبها يتم معرفة وظيفتها في الجملة ؛ لذا نرى أكثر من إعراب في الكلمة الواحدة بسبب اشتراك أكثر من وظيفة نحوية في علامة واحدة^(١) .

وهذا التعدد في الإعراب وتحديد الوظيفة النحوية يكون في الكلمة الظاهرة العلامة ، فماذا يكون الحال إذا فقدت العلامة في الإعراب التقديري ، وفي المبنيات وغيرها ؟ وما الذي يدلنا على الوظيفة النحوية للكلمة في ظل فقدان قرينة من أهم القرائن ؟

لا شك بأن فقدان العلامة الإعرابية له دور كبير في تعدد الأوجه الإعرابية للكلمة ، فلم أقرأ تعدداً في الإعراب أكثر من تعدد إعراب الكلمات التي فقدت علامتها ، فمتى ما فقدت يعمل النحوي على الاعتماد على المعنى وفهم النص والسياق وغيرها من القرائن ، ثم ترى بعد ذلك تعدداً في الإعراب، يقول الأستاذ محمد حماسة: " وإنما يدل عليه - أي الإعراب - فهم قرينة السياق التي تصب فيها كل القرائن " ^(٢) .

وهذا بطبيعة الحال حينما تفقد قرينة العلامة ، وباعتبار قرينة السياق هي أم القرائن برأيه .

(١) خصص الأستاذ محمد حماسة لأسباب تعدد الإعراب في كتابه العلامة الإعرابية جزئية تحدث عن أثر اشتراك أكثر من معنى نحوي في علامة واحدة ، ينظر ص ٣٠٢-٣٠٥ ، ولا حاجة لذكر هذا السبب لأنه من المسلمات .

(٢) السابق ٢٩٧

ومن يقرأ كتب التفسير وإعراب القرآن يجد ذلك فاشيا بكثرة ،
ومؤيدا لرأي الأستاذ حماسة ، فمثلا إذا نظرنا في الأسماء الموصولة ، التي تعد
من المبنيات نجد أن علامتها فقدت بسبب علامة البناء ، فيصدق عليها ما
قلنا من التعدد في الإعراب ، ففي قوله ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا
رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ (١) تعددت الإعرابات للاسم الموصول (الذين) على النحو

التالي :

- ١- في محل جر صفة ل(المتقين) .
- ٢- في محل جر بدل من (المتقين) .
- ٣- في محل نصب مفعول به على المدح ، أو لفعل مضمّر تقديره: أعني .
- ٤- في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره(هم) .
- ٥- في محل رفع مبتدأ والخبر ما بعدها ، وهي جملة (أولئك على
هدى) (٢) .

والملاحظ من هذه الإعرابات التنوع المحتمل للإعراب بوظائف الكلمات
النحوية المختلفة ، وبمحالها المختلفة ، فلا يخفى هنا ما لعبه فقدان العلامة في
المبنيات من أثر واضح في الإعراب .
ومثلها كذلك الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة لياء المتكلم وسائر
المبنيات ، من ضمائر وأسماء إشارة وغيرها ، فمن يقلب صفحات كتب

(١) سورة البقرة، آية (٣) .

(٢) ينظر: تفسير البحر المحيط ١ / ٤٦ .

التفسير والإعراب يرّ التعدد فاشيا في سائر هذه الكلمات والأسماء التي تُفقد علامتها بسبب ما^(١)، ومع ذلك ليس بمطرد إلا للكلمات المحتملة لهذا التعدد، فالاسم المبني مثلا المجرور مجرف جر لا يحتمل التعدد، والذي يقع اسما لأحد الأحرف المشبه بالفعل لا يحتمل غيره في الغالب.

٦- وضع النحاة لبعض المفاهيم النحوية:

لقد سادت بعض المفاهيم التي وضعها النحاة لنظامهم النحوي في كتب تفسير القرآن وإعرابه، ولعبت دورا كبيرا في التعدد الإعرابي الذي يلزم منه تعدد المعنى المراد من الآيات، ولعل من أهم هذه المفاهيم القول بالتأويل والحذف والتقدير.

فالتأويل اصطلاحا يقول عنه الأستاذ محمد عيد: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر"^(٢).

وهذا كأن تقول: إن اسم الإشارة (ذلك) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ آتَى كِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٣) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذا)^(٤). فقدّرت وأولت الكلام عن ظاهره الذي هو جعل (ذلك) مبتدأ على

(١) ينظر على سبيل المثال: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي

زاهد، ط ٢، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٣٦١/١، ٣٨٢/١، ٤٥٥/١.

(٢) أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد، ط ٥، ٢٠٠٦م، عالم الكتب، القاهرة، ص ١٥٧.

(٣) سورة البقرة، آية (٢).

(٤) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/١٧٨.

الصورة التي وردت فيها دون تقدير .
وللتأويل عند النحاة صور عديدة ، أشهرها الحذف والتقدير^(١) .
فهم يسلمون بوجود حذف في بعض النصوص ، وخصوصا النصوص
التي تخالف القاعدة المطردة لذلك يجب تقدير هذا المحذوف ، وإرجاعه إلى
النص ، ومن ثم إعرابه .
ويكمن التعدد الإعرابي في اختلاف النحاة في تعيين المحذوف ، فهذا
الاختلاف يضعنا أمام عدة أوجه إعرابية لبعض الكلمات ، فتختلف تارة
في الوظائف النحوية للحالة الإعرابية الواحدة ، وتارة أخرى في الحالات
الإعرابية المختلفة ، وأمثلة كثيرة ، فمن ذلك ما أوردهنا عن قولهم في إعراب
(خيرا) في قوله تعالى ﴿فَقَامُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾^(٢) ، فالخليل وسيبويه قدرا فعلا
(أتوا) ، والفراء قدّر لها مصدرا محذوفا ، وهي صفة نائبة عنه ، وتقدير
الكلام عنده (آمنوا إيمانا خيرا لكم) ، والكسائي يقدر (كان) الناقصة في هذه
الآية (يكن خيرا) ، وبعض الكوفيين لا يقدر شيئا بل يؤول (خيرا) على
الحالية^(٣) .

(١) ينظر في تفصيل ذلك وتعريفهما كتاب: أصول التفكير النحوي ، للدكتور علي أبو المكارم ، ط ١ ،
١٩٧٣م ، مطبوعات الجامعة الليبية ، صفحة ٢٩١ ، وانظر أيضا أصول النحو العربي للدكتور

محمد عيد ١٦٣ .

(٢) سورة النساء، آية (١٧٠) .

(٣) ينظر: الدر المصون ٤ / ١٦٤ .

فتقدير هذا المحذوف عدد الإعراب في الكلمة الواحدة ، بسبب اختلاف النحاة على هذا المحذوف ، وأمثله كثيرة ، لكن نكتفي بما ذكر^(١) .
وقد ذكر ابن هشام في المغنى أنواعا عديدة للحذف ، بدأها بالاسم المضاف ، مرورا بالمبتدأ ، والخبر إلى حذف أكثر من جملة^(٢) ، مما يدل على شمول الحذف للاسم والحرف والجملة على حد سواء عندهم ، واستساغتهم لذلك .

ومن المفاهيم أيضا السائدة الإعراب المحلي ، وهذا القول يشمل الأسماء والجمل ، فالجمل مثلا التعدد يكون في تحديد محلها الإعرابي ، وقد تحدث ابن هشام في المغنى عن الجمل التي لها محل من الإعراب ، والجمل التي لا محل لها من الإعراب بإسهاب^(٣) .

ومثلها مفهوم التعلق في شبه الجملة (الجار والمجرور ، والظرف)^(٤) ، فهو يحتاج لتعلق سواء أكان مذكورا أم محذوفا ، مما يعدد في إعرابها ، وتعليقها .

ثالثا: مظاهر تعدد التوجيه الإعرابي :

لقد اتضح مما سبق عرضه من أمثلة للتعدد الإعرابي بعض مظاهر هذا التعدد ، حيث لم يقتصر على بعض الأسماء دون البعض الآخر ، ولا

(١) للمزيد من الإيضاح ارجع إلى كتاب: العلامة الإعرابية ٢٩٣-٢٩٥ .

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ٦ / ٤٠٧-٥٣٨ .

(٣) ينظر السابق ٥ / ٣٦٧-٣٩٠ .

(٤) ينظر السابق ٥ / ٢٧١ .

الأفعال ولا الحروف فقط ، بل شمل جميع أنواع الكلم في العربية ، من أسماء
معربة أو مبنية ، وأفعال معربة ، أو مبنية ، وحروف ، وإن كان الغالب كما
ذكرنا سابقا فيما فقدت علامته ، وسنرى ما لم يتضح في هذه الجزئية .
ولم ينحصر على المفردات فقط ، بل تعداها إلى التعدد في إعراب
الجملة وأشباهاها .

وتعدد الأوجه الإعرابية يكون على صنفين :

الأول : تعدد إعرابي يكون معه تعدد في الوظائف النحوية ، كالتعدد
الإعرابي في كون الكلمة مبتدأ أو خبرا ، أو حالا ، أو صفة ، إلخ
الثاني : تعدد إعرابي لا يكون معه تعدد في الوظائف النحوية ،
كالتعدد في تحديد المعطوف عليه سواء أكان اسما أم فعلا ، ومثله التعدد في
تعيين صاحب الحال ، والموصوف ، وغيرها .
وهذا بلا شك لا يغير في إعراب الكلمة لكن ما يذكر يعتبر لازما من
لوازم الإعراب ، ومتمما للمعنى الصحيح للجملة ؛ لذا اعتبرناه تعددا إعرابيا .
وهذان الصنفان ملاحظان في كل الإعرابات كما سنرى ، سواء أكانت
أسماء أم أفعالا أم حروفا ، أو ما هو بحكم الأسماء كالمصدر المؤول ، أو جملة
التي لها محل من الإعراب ، أو أشباه الجملة في تعلقها باسم أو فعل ، وفيما يلي
بيان ذلك .

الأول: التعدد في الأسماء:

وهو يكون في المواضع التالية:

١- التعدد في الأسماء المعربة :

التعدد الإعرابي في الأسماء المعربة من أسهل وأوضح مظاهر التعدد ، فالإعراب هو " تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً وتقديراً"^(١) ، والاسم المعرب ما يدخله هذا التغيير نحو: قام زيدٌ ، وإنَّ زيداً قائمٌ ، ومررت بزيدٍ . . .

فتغير علامة (زيد) بسبب تغير العوامل الداخلة عليه .

فظهر العلامة في هذه الأسماء يُسهل عملية الإعراب لدى النحاة ، وذلك لأن الضمة مثلاً وما ينوب عنها دليل على الرفع ، والرفع تشترك به أكثر من وظيفة نحوية ، فالنحوي لا يتكلف في التعدد عندما يرى اسماً مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، لأنه في هذه الحالة سوف يعدد على حسب الوظائف النحوية التي تشترك فيها كل علامة .

غير أن القول بالإعراب على المحل الإعرابي ، أو على اللفظ هو الذي يوسع دائرة التعدد في إعراب الأسماء المعربة إعراباً ظاهرياً ، يقول الأستاذ محمد حماسة : " وهناك مواضع أخرى تعددت فيها الأوجه الإعرابية بسبب إصرار النحاة على التفريق بين اللفظ ، والمحل "^(٢) .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق: فواز الشعار ، ط ١ ، ١٩٩٨م ، دار الكتب

العلمية ، بيروت ، ٣١/١ .

(٢) العلامة الإعرابية ص ٣٠٠ .

لكن الحق أن التعدد في هذا النوع لا يشمل إلا تعدد العلامة الإعرابية،
وإلا فالمحل الإعرابي قد يتعد كسائر الأسماء المعربة إعراباً ظاهرياً إذا قبل
هذا التعدد ، وقد لا يتعدد .

فمن ذلك جواز بناء الصفة المتصلة باسم (لا) النافية للجنس على
اللفظ نحو : (لا رجل ظريفَ فيها) ، وجواز نصبه على محل اسم (لا) النافية
للجنس (لا رجل ظريفاً فيها) ، وجواز رفعه على محل (لا) النافية للجنس مع
اسمها (لا رجل ظريفٌ فيها) ^(١) .

ومن هذا النوع أيضاً الاسم المجرور بإضافة اسم الفاعل العامل إليه
نحو : (هذا ضاربُ زيد غداً وعمرو) ، فيجوز في الاسم المعطوف عليه الجر
على اللفظ كما هو في المثال السابق ، ويجوز النصب على المحل (هذا
ضاربُ زيد غداً وعمراً) ^(٢) .

كذلك الاسم المعطوف على الاسم المجرور بحرف الجر الزائد ، يجوز أن
يتبعه على اللفظ نحو: (ما جاءني من أحدٍ ولا امرأةٍ) ، ويجوز أن يتبعه على
المحل أي كان ، فمن ذلك قول الشاعر :

معاويَ إننا بشرٌ فأسجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدِ ^(٣) .

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد

الحميد ، ط ١ ، دار الطلائع ٢٠٠٤م ، القاهرة ، ٢/٢١٠ .

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١ / ٢١٨ .

(٣) ينظر السابق ١ / ٢١٩ .

فعطف (الحديدا) نصبا على محل (الجبال) التي هي خبر ليس مجرورة
بجرف الجر الزائد .

ومثل هذا النوع كثير، والملاحظ فيه أن التعدد فقط يكون في العلامة،
لا في الإعراب، فالإعراب لم يتعدد، وهو واحد في كل الحالات السابقة .
وقد يتعدد الإعراب لكن السبب ليس الإعراب المحلي - كما يرى
أستاذنا محمد حماسة - بل هو كسائر الأسماء المعربة إعرابا ظاهريا ، متى ما
وُجدت أسباب التعدد تعددت الإعراب ، ومن ذلك قولهم في إعراب (لا حول
ولا قوة إلا بالله) في حالة الإعراب لا البناء^(١) .

لكن الذي يعدد الإعراب بصورة ملحوظة في الأسماء المعربة هو عندما
تُفقد العلامة الإعرابية ، ويكون الإعراب تقديريا ، وليس ظاهريا ، ففي هذه
الحالة نجد النحوي قد يخلط أكثر من وظيفة نحوية ، من حالات إعرابية مختلفة
(رفع- نصب- جر) ، فيكون التعدد هنا أكثر منه عند ظهور العلامة .

ففي قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢٠ ﴾^(٢) نرى
أن كلمة (هدى) معربة ، وهي اسم مقصور لم تظهر عليها العلامة للتعذر ،
لذلك أتاح فقدان العلامة للنحاة التعدد في الإعراب ، فقد أورد السمين الحلبي
عدة أوجه لإعرابها ، وهي :

(١) ينظر تعدد الإعراب في هذه العبارة كتاب أوضح المسالك ٢ / ١٣-٢٠ .

(٢) سورة البقرة، آية (٢) .

- ١- أنها مبتدأ ، وخبرها متقدم عليها (فيه) ، إذا كان خبر (لا) محذوف ، وإلا فخبر المبتدأ محذوف دل عليه خبر (لا) .
 - ٢- أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) .
 - ٣- أنها خبر ثان (لذلك) ، أو ثالث إذا جعلنا (الكتاب) خبراً أولاً ، وجملة (لأريب) خبراً ثانياً .
 - ٤- أنها حال من اسم الإشارة (ذلك) ، أو من (الكتاب) ، أو من الضمير (فيه) ^(١) .
- وكذا في الأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر ، وفي الأسماء المضافة لياء المتكلم لعدم ظهور العلامة فيها .

٢- التعدد في الأسماء المبنية:

لا يختلف حال هذا النوع عن حالة الاسم المعرب إعرابياً تقديرياً ، فكل النوعين قد اشتركا في فقدان العلامة الإعرابية ، مما يعدد الإعراب في الاسم المبني الواحد .

وقد تناولت كتب التفسير والنحو هذا التعدد بصورة لافتة للنظر أكثر من غيرها من الأسماء المعربة ذوات الحركات الظاهرة (الإعراب الظاهري) ، فمن ذلك ما أورده أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ) كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن) في الآية نفسها ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾

(١) ينظر: الدر المصون ١ / ٨٦-٨٧ .

فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢٠﴾ ﴿١﴾ فقد ذكر أن اسم الإشارة في موضع رفع من وجهين ،
ومن ثم تغير إعراب ما بعده على ثلاثة وجوه ، وهي :

- ١- يكون مبتدأ ، و(الكتاب) خبره .
- ٢- يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ، و(الكتاب) بدل منه ، أو
عطف بيان^(٢) .

وزاد السمين الحلبي عدة أوجه في الدر المصون^(٣) .
كذلك ما ورد في نفس السورة في الآية التالية للسابقة ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ
بِالْغَيْبِ وَيُمِئُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ ﴿٢١﴾^(٤) .

فقد ذكر السمين الحلبي أن الاسم الموصول (الذين) يحتمل عدة حالات ،
فيحتمل الرفع ، والنصب والجر ، وفي كل حالة وجه (وظيفة نحوية) أو أكثر .
ففي حالة الرفع :

- ١- يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هم) ، أي على قطع النعت .
- ٢- يكون مبتدأ ، واختبر إما (أولئك) الأولى ، أو (أولئك) الثانية ،
والواو زائدة^(٥) .

(١) سورة البقرة، آية (٢) .

(٢) ينظر كتاب: البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق: د. طه عبد الحميد
، ط ١ ، ٢٠٠٦م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١ / ٤٤ .

(٣) ينظر: الدر المصون ١ / ٨١ .

(٤) سورة البقرة: آية (٢) .

(٥) هما في قوله تعالى في الآية الخامسة {أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} .

وفي حالة النصب ، تكون منصوبة على القطع ، أي أنها في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني) ^(١) .

أما في حالة الجر فمن ثلاثة أوجه :

١- أنه نعت للمتقين) .

٢- بدل من للمتقين) .

٣- عطف بيان على للمتقين) (٢) .

وغيرها من هذه الصور والأوجه في المبنيات كثير ، غير أن الملاحظ أن أغلب هذه الصور شملت أكثر من محل إعرابي (الرفع - النصب - الجر) ، وهذا هو الفاشي في أغلب الأسماء المبنية في كتب إعراب القرآن الكريم وتفسيره ، وشرط ذلك كله توفر أسباب هذا التعدد ، والذي من طبيعته الحال عدم ظهور علامة الإعراب ، فقد ساعد على تنوع الحالات الإعرابية من جهة ، والوظائف النحوية من جهة أخرى ، إذ لو كان الأساس معربا لما استطاع النحاة أن يقفزوا من حالة إعرابية إلى حالة مختلفة .

٣- التعدد في المصدر المؤول :

المصدر المؤول يكون في الجملة البادئة بحرف من الحروف المصدرية (كأن المصدرية ، وكى وغيرها) فينسبك معها مكونا اسما مفردا ،

(١) كذا قدر الفعل أبو البركات في البيان ، انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٤٧ .

(٢) ينظر: الدر المصون ١ / ٩١ .

الاسم يكون له محل إعرابي .

ولا يختلف حال التعدد الإعرابي في المصدر المؤول عن غيره مما فقد العلامة الإعرابية ، فالتعدد يشملها أيضا ، فمن ذلك قولهم في قوله تعالى :
فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥١﴾ (١)
فقد أورد السمين الحلبي عشرة أوجه لإعراب المصدر المؤول (أنا دمرناهم) ،
منها :

- ١- أن يكون المصدر المؤول منصوبا على نزع الخافض .
 - ٢- أن يكون مرفوعا على أنه بدل من (عاقبة) .
 - ٣- أن يكون مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف (٢) .
- فهو بذلك صورة من صور فقدان العلامة في الاسم الذي ينطبق على
المبنيات والمعربات إعرابا مقدرا .

(١) سورة النمل ، آية (٥١) .

(٢) ينظر الباقي من الأوجه: الدر المصون ٧/ ٦٢٦-٦٢٧ .

الثاني: التعدد في الأفعال:**ويكون في موضعين:****١- التعدد في الأفعال المعربة:**

وهذا النوع يكون في الفعل المضارع خاصة ، ما لم تتصل به نون النسوة، ونونا التوكيد ، ولم يفصل بينهما فاصل .

والتعدد الإعرابي في الفعل المضارع قد يصاحبه تعدد في الحالة الإعرابية (الرفع والنصب والجزم) لكن عنى قلة ، إلا أن الأغلب في هذا النوع أن يتعدد الوجه الإعرابي، أو ما يلزمه-كتحديد المعطوف عليه- في الحالة الإعرابية الواحدة ، دون تعدد في الحالات الإعرابية .

فمن ذلك ما ورد من أوجه إعرابية في قوله تعالى ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (١)

فالفعل (أكن) مجزوم من وجهين:

١- أنه معطوف على محل (فأصدق) ، لأنه بتقدير شرط (إن أخرتني أصدق وأكن) .

٢- أنه جزم على توهم الشرط ، ولا يجوز العطف على الموضع عندهم لأن الشرط ليس ظاهراً (٢) .

(١) سورة المنافقون، آية (١٠) .

(٢) الدر المصون ١٠ / ٣٤٥ .

ومثل هذا النوع كثير مما يخص التوجيه من دون تغيير في الحالة الإعرابية.

وقد تعدد الحالات الإعرابية في الأفعال المضارعة التي تعرب في حالة النصب والجزم بعلامات فرعية، كحذف حرف العلة وحذف النون، فيختلف فيما هي منصوبة أو مجزومة لاشتراك الحالتين (الجزم والنصب) في العلامة الفرعية، فمنه قولهم في قوله تعالى ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ مَجْزُومًا، أو أن يكون منصوبًا تبعًا للخلاف في (لا) أزاندة أم نافية فالفعل منصوب ب(أن)، أم ناهية فالفعل مجزوم بها (٢).

٢- التعدد في الأفعال المبنيّة :

وهذا يكون في الفعل الماضي وفعل الأمر، كذلك المضارع المتصل بنون النسوة ونوني التوكيد، إلا أن هذا النوع لا يكون معه تعدد في الحالات الإعرابية بطبيعة الحال لأنه مبني، لكن ما يترتب عليه تعدد إعرابي حينما تشابه صيغة المبني بالمعرب، فمنه قولهم في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَلْفَيْتُمْ أَنْفُسَهُمْ قَالُوا فِيهِمْ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٣)

فمن النحاة من أجاز كون الفعل (توفاهم) مضارعًا تارة أصله بتأني

(١) سورة الأنعام، آية (١٥١).

(٢) ذهب الفراء إلى أن الفعل مجزوم بال(لا) الناهية، ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٠٦/٢.

(٣) سورة النساء، آية (٩٧).

(توفاهم) حُذِفَ الأولى، ومنهم من أجاز كونه ماضيًا مبنيًا^(١).

الثالث: التعدد في الحروف:

من المعلوم أن الحروف جميعها مبني ، لذا كان التعدد الإعرابي في الحروف يكون في كونها عاملة أو غير عاملة ، وما يترتب على إعراب كل ما كان بعدها ، كذلك في كون بعضها أسماء ، أم حروفاً .

فبعض الحروف تشترك في الصيغة مع الأسماء ك (ما) مثلاً ، فاستعمالاتها كثيرة ، تتأرجح بين الحرفية والاسمية .

كذلك بعضها قد تتداخل في كونها عاملة أو غير عاملة ، ك(ما) الحجازية والتميمية ، والهمزة كأن تكون للاستفهام أو للنداء ، و(لا) كأن تكون ناهية أو نافية ، وفي كلا الحالتين يتعدد ما بعدها في الإعراب بتعدد توجيهها .

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ عَلَىٰ آثَارِكُمْ بِهِ شَيْئًا ۗ ﴾^(٢) ، فقد تناول ابن هشام في المغنى هذه الآية في باب (لا) ، وذكر أنها تحتمل أن تكون نافية لا عمل لها ، وناهية جازمة ، وفي كل مذهب تقدير وتوجيه مختلف انبنى على هذين الوجهين^(٣) .

(١) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٤٨٤/١ .

(٢) سورة الأنعام، آية (١٥١) .

(٣) ينظر: مغنى اللبيب ٣ / ٣٤١ ، وما بعدها .

الرابع: التعدد في الجمل :

ذكرنا عند الحديث عن الإعراب المحلي أن الجملة بنوعيتها تدخل ضمن ما يدخل تحت هذا الإعراب ، فالجمل يقسمها النحاة إلى جمل لها محل من الإعراب ، و جمل لا محل لها من الإعراب^(١) .

وعليه فالتعدد يشمل تغير الحالة الإعرابية والوظيفة النحوية ، وقد يشمل أيضا تغير الوظيفة النحوية فقط دون الحالة الإعرابية ، وقد لا يشملها .
فمن الأول قوله تعالى: ﴿ وَثُمَّودُ وَقَوْمٌ لُوطٍ وَأَصْحَابُ نَجْدٍ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ ﴾^(٢) ، فقد ذكر السمين الحلبي تجويز بعض النحاة كون جملة (أولئك الأحزاب) مستأنفة - أي لا محل لها من الإعراب- ، وأن تكون أيضا خبرا ل(ثمود) ، أو (قوم لوط) - أي لها محل إعرابي-^(٣) .

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾^(٤) ، فقد ذكر في إعرابه جملة (يختصمون) في الآية أنها في محل نصب، وذلك من وجهين :
الأول: أن تكون في محل نصب حال من (فريقان) .

(١) ينظر السابق ٥ / ٣٦٧-٣٩٠ .

(٢) سورة ص ، آية (١٣) .

(٣) ينظر: الدر المصون ٩ / ٣٦٢ .

(٤) سورة النمل ، آية (٤٥) .

الثاني: أن تكون في محل نصب صفة لـ (فريقان) ^(١).

ومن الأخير كثير ، كالتعدد في تعيين الجملة المعطوف عليها ، إلا أنه لا يلزم معه تغير في الوظائف النحوية ، ولكن قد تغير في بعض الأحيان الحالة الإعرابية ، كأن يختلفوا في عطف الجملة على جملة لها محل إعرابي ، وجملة لا محل لها إعرابي .

الخامس: التعدد في شبه الجملة :

تعلق شبه الجملة جزء أساسي في إعرابها ، والتعدد في شبه الجملة يشمل الاختلاف في تعيين المتعلق ، فيكون التعدد مستلزماً معه تعدداً في الوظائف النحوية ، وقد لا يستلزم ذلك كأن يتعدد تعلق شبه الجملة بفعالين أو وصفين .

ففي قوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ ^(٢) ، جوزوا تعلق (بلسان) بـ (المنذرين) ، وجوزوا تعلقهما بالفعل (نزل) ، ومنهم أجاز البديل من (به) ^(٣) .
ومثل هذا النوع كثير ، إلا أنه لا يغير إعرابها ، فقط المعنى هو الذي يتغير باختلاف المتعلق .

أما النوع الأول فكثير مما يغير وظيفة نحوية ، فمن ذلك قولهم في قوله

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٢٣ ، وكلاهما فيه نظر .

(٢) سورة الشعراء ، آية (١٩٥) .

(٣) ينظر: الدر المصون ٨ / ٥٥١ .

تعالى: ﴿وَجَعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾ (١)، فقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في تعلق (لي) أنه متعلق بظرف ل(اجعل)، أو متعلق بمجال من (وزير)، والأصل فيه أنه متعلق بصفة له إلا أنه حينما قدم أصبح متعلقاً بمجال (٢).
ولعل هذا العرض الموجز قد يغطي ما أردنا تغطيته وتوضيحه من مظاهر التعدد الإعرابي الغالبة بصورة عامة، فمتى ما اطلع أي قارئ على كتب التفسير وإعراب القرآن، وغيرها من كتب النحاة يجد أن التعدد الإعرابي لا يخرج عما فصلناه بأمثلته الموجزة إلا بشيء يسير قد فات الباحث، لكن مجمل القول في مظاهر التعدد نرى أن أغلبه ما ذكرنا (٣).

(١) سورة طه، آية (٢٩).

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٤١.

(٣) للمزيد ينظر: تعدد التوجيه النحوي ١٩٥-٢١١، وفيه بعض ما ذكرنا بخلاف التقسيمات.

الفصل الثاني :

تعدد التوجيه الإعرابي عند مكّي بن أبي طالب القيسيّ

في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات)

ويشمل:

- أولاً: ترجمة المؤلف:
- ثانياً: نبذة عن كتابه الكشف عن وجوه القراءات ، ومنهجه فيه:
- ثالثاً: مظاهر التعدد الإعرابي في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات): -
- رابعاً: التعدد الإعرابي عند مكّي بن أبي طالب (أسبابه - ومنهجه):

أولاً : ترجمة المؤلف :

هو أبو محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي^(١)، ولد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة للهجرة بالقيروان ، ولذلك قالوا أنه في النسب قيرواني ، إلا أنه انتقل إلى الأندلس وسكن قرطبة .

ثم سافر وهو ابن الثالثة عشرة سنة إلى مصر ، فتأدب على بعض مشايخها ، وتلقى علوم الحساب ، ثم رجع إلى القيروان ، فتعلم فيها علوم القرآن ، وذلك في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، ثم عاد إلى مصر ثانية بعد استكمالته القراءات بالقيروان ، وذلك في سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، فحج في تلك السنة حجة الإسلام، ثم ابتداءً بالقراءات على أبي الطيب طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي المقرئ (٣٩٩هـ) نزل مصر بمصر في أول سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة ، فلزمه، وتعلم منه بعض القراءات ، ثم أخذ يتردد ما بين مصر والقيروان ومكة سنوات إلى أن أتقن القراءات .

إلى أن استقر في قرطبة ، فجلس للإقراء بجامع قرطبة، فانتفع به خلق

(١) كذا اسمه في كتاب: نزهة الألباء في طبقات الأدياء لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ ، ٢٠٠٣م ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ص ٣٠٠ .

أما السيوطي في بغية الوعاة ذكر أن اسم جده حمّوش بن محمد بن مختار ، انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة المكتبة العصرية ، ٢٠٠٣م ، بيروت ، ٢ / ٢٩٨ ، وانظر أيضاً: الأعلام لخير الدين الزركلي ، ط ١٠ ، ١٩٩٢م ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٧ / ٢٨٦ .

كثير وجودوا عليه القرآن، وعظم اسمه في البلد وجل فيها قدره، ونزل عند دخوله قرطبة في مسجد النخيلة، فأقرأ به، ثم نقله المظفر عبد الملك بن أبي عامر إلى جامع الزاهرة، وأقرأ فيه حتى انصرفت دولة آل عامر، فنقله محمد بن هشام المهدي إلى المسجد الخارج بقرطبة، وأقرأ فيه مدة الفتنه كلها إلى أن قلده أبو الحسن ابن جمهور الصلاة والخطبة بالمسجد بعد وفاة يونس بن عبد الله، وكان ضعيفاً عليها على أدبه وفهمه، وأقام في الخطابة إلى أن مات سنة سبع وثلاثين وأربعمائة للهجرة^(١).

وكان خيراً فاضلاً متواضعاً متديناً مشهوراً بإجابة الدعاء في بعض الجمع، وقصته مع الرجل الذي كان يتسلط عليه، ويحصى سقطاته إذا خطب مشهورة، إذ اشتهر عن مكّي أنه كان يتوقف كثيراً في خطبه، فقال للمصلين: أمنوا عليّ دعائي، ثم رفع يديه وقال: اللهم اكفنيه، اللهم اكفنيه، فأقعد ذلك الرجل، وما دخل الجامع بعد ذلك اليوم^(٢).

وكان - رحمه الله - مجراً في علوم العربية، قال السيوطي (٩١١هـ): "وكان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية"^(٣)، وقد أثنى عليه غير عالم في العربية والقراءات كابن خلكان (٦٨١هـ)، وأبي البركات بن الأنباري. وله تصانيف كثيرة ذات فائدة عظيمة، وخصوصاً في علوم القراءات

(١) ينظر في رحلته السابق من المراجع.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٢ / ٢٩٨.

(٣) السابق ٢ / ٣٩٨.

والقرآن ، فمنها : الهداية إلى بلوغ النهاية ، وهو في معاني القرآن الكريم وتفسيره ، وأنواع علومه ، وأيضا : منتخب الحجية لأبي علي الفارسي ، وكتاب : التبصرة في القراءات السبع ، وكتاب : الكشف عن وجوه القراءات في كتاب التبصرة ، وكتاب : الياءات المشددة في القرآن والكلام ، وكتاب : مشكل غريب القرآن ، وغيرها كثير ذكرها من ترجم له^(١) .

ثانيا: نبذة عن كتابه الكشف عن وجوه القراءات ، ومنهجه فيه :

كتابه الكشف عن وجوه القراءات هو شرح لكتابه التبصرة في القراءات السبع ، وقد ألفه سنة أربع وعشرين وأربعمائة للهجرة ، وهو بعد كتابه التبصرة ، ألفه في أواخر عمره^(٢) ، وقد ذكر مكي بن أبي طالب ذلك في مقدمته لكتابه حيث يقول بعد أن ذكر كتابه التبصرة ، وما فيه من التسهيل ، والتخفيف حينما أحجم عن ذكر الحجج ، والعلل : " ووعدت أنني سأؤلف كتابا فيه علل القراءات التي ذكرتها في ذلك الكتاب التبصرة ، أذكر فيه حجج القراءات . . . ، إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة فرأيت أن العمر قد تناهى ، والزوال من الدنيا قد تدانى ، فقوت النية في تأليفه وتمامه خوف فجأة الموت ، وحدث الفوت ، وطمعا أن ينتفع به أهل الفهم من أهل القرآن ،

(١) ينظر في مؤلفاته : وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس ، طبعة دار صادر ،

١٩٧٨م ، بيروت ، ١ / ٣٤٤ .

(٢) ينظر : نزهة الألباء ص ٣٠٠ ، غير أن أبا البركات سماه باسم آخر وهو: البيان عن وجوه القراءات

في كتاب التبصرة .

وأهل العلم من طلبة القراءات ، فبادرت إلى تأليفه ونظمه ، ليكون باقيا على مرور الزمان ، وانقراض الأيام ، حرصا مني على بقاء أجره ، وجزيل ثوابه" (١) .

وتعليل القراءات ، وذكر حججها ، ووجوه الإعراب في كل قراءة يتضح جليا في كتابه الكشف فهو أرادته - كما في المقدمة - شرحا لما لخصه في كتابه (التبصرة) ، في أواخر عمره ، ويعني بذلك أن آراءه النحوية وعلله وحججه هي آخر ما يراه في هذا العلم ، وختام حياته العلمية والعملية فيه ، فإن اعترض معترض برأي له في كتابه (مشكل إعراب القرآن) ، فالعبرة بهذا الكتاب ، لأنه نتاج ما حواه في آخر حياته .

وقد لخص الأستاذ عبد العال سالم مكرم منهج مكّي بن أبي طالب في كتابه الكشف في أربعة نقاط أساسية (٢) ، وهي :

- ١- ذكر القراءات ومن قرأ بها .
- ٢- بيان علة القراءات ، وحجة كل فريق .
- ٣- بيان الوجه الذي اختاره في كل حرف ، والتنبية على علة اختياره لذلك ، كما يفعل من تقدمه من أئمة العرب .

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان ، ط ٣ ، ١٩٨٤م مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ينظر مقدمة المؤلف .

(٢) كذلك ذكر محقق الكتاب منهج مكّي القيسي في كتابه دون تفصيل دقيق، ينظر: الكشف (قسم الدراسة) ٣٠-٣٩ .

٤- التعمق والفهم والدراية بكل ملبسات القراءة ، بخلاف ما هو كائن في كتابه التبصرة الذي غلب عليه النقل ، والرواية^(١) .

وما ذكره الأستاذ عبد العال لا يختلف عما نريده قوله ، فالمطلع على كتاب مكّي بن أبي طالب (الكشف) يجد أن منهجه في عرض الآية ، وسوقه للقراءات المختلفة ، وطريقة عرضه تتفق تماما مع ما قاله الأستاذ عبد العال ، فمن ذلك ، ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَآتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴾^(٢) ، فهو :

أولاً: جدد القراء ومن قرأ بها ، فقال : " قرأ الكوفيون (بشهاب) بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين على الإضافة " ^(٣) ، ويقصد ب(الباقون) قراء الشام ومكة والمدينة .

ثانياً: بين حجة قراءة كل فريق من القراء قائلا: " وحجة من نون أنهم جعلوا (القبس) صفة ل(شهاب) أو بدلا منه ، قال أبو عبيدة : الشهاب النار، والقبس على ما اقتبست منه .
فعلى هذا يصحُّ البدل ، وهو مذهب الأخفش ... " ^(٤) .

(١) ينظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، للدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط ٢ ، ١٩٧٨م ، مؤسسة علي الجراح الصباح ، الكويت ، ص ١٣٢ .

(٢) سورة النمل ، آية (٧) .

(٣) الكشف / ٢ / ١٥٤

(٤) السابق / ٢ / ١٥٤ .

ثم يبين حجج الفريق الثاني الذين قرؤوا بغير تنوين .

ثالثاً: يختم كل آية تناولها ببيان الوجه الذي اختاره ، والسبب ، وقد اختار في هذه الآية القراءة بغير تنوين ، وقد علل قائلاً: " وهو الاختيار لأن الأكثر عليه " (١) .

ولعله في هذه الآية لم يعلل تعليلاً كاملاً للاختيار ، إلا أنه في مطلق كتابه يعلل سواء بحجة قوية أم ضعيفة .

لكن في عزو آراء النحاة نراه لم يعز عزوا كاملاً لكل رأي ، بل النسبة تكون متفاوتة ، فهو تارة ينسب ، وتارة أخرى لا ينسب ، إلا أن الأغلب لا ينسب ، وسوف نرى ذلك عند مناقشتنا للتعدد الإعرابي في كتابه بصورة لافتة للنظر ، ولعلنا نلتمس العذر له في أن كتابه ليس في النحو ، بل هو متخصص بالقراءات ، لذا يبدي ما بدا له من آراء ، سواء أوافق فيها أحد المتقدمين ، أم لم يوافق أحداً ، وإن اشتهر الرأي نسبه لصاحبه قبل شرحه ، وتقنيده .

وقد يحيل في بعض الأحيان القارئ إلى كتابه (مشكل إعراب القرآن) ، فمن ذلك قوله في قوله تعالى: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (٢) .

ونصب (بينكم) على الظرف ، أو على أنها صفة لـ(مودة) وقد شرحنا

(١) السابق ٢ / ١٥٤ .

(٢) سورة العنكبوت، آية (٢٥) .

إعراب هذه المسألة في كتاب مشكل الإعراب بأشبع من هذا" (١) .
كذلك قد يجلينا إلى آية في سورة أخرى سبق أن ناقش مسألتها من
قبل، وقد أكثر - نوعا ما - من هذه الإحالة خشية التكرار والإطالة ، فمنها
ما أورده في الآية السابقة الذكر قائلا: "وتقدم ذكر الاستفهامين في الرد" (٢) .

ثالثا: مظاهر التعدد الإعرابي في كتابه (الكشف عن وجوه

القراءات) :

لقد تناول مكّي ابن أبي طالب الآية الواحدة بغرض تبيان القراءة ،
وتعليل حجج كل فريق ذهب إلى قراءة ما ، ثم اختيار القراءة الأصح عنده ،
مع تبيان السبب من هذا الاختيار .

وهو حينما يعلل ، ويذكر حجة كل فريق يوضح في الغالب مدى موافقة
هذه القراءة لقواعد العربية ، فيعربها ، أو يذكر الوجه الصحيح في إعرابها ،
مع تعليل هذا الإعراب ، ومدى صحة ما ذهب إليه القراء أو النحاة حينما
رأوا أن لها وجهها في العربية ، فبطبيعة الحال نرى تعددا ملحوظا عند التعليل
للقراءة في الإعراب ، وقد شمل هذا التعدد الأسماء ، والأفعال ، والحروف ،
والجمل .

وقد يكون التعدد في الحالة الإعرابية الواحدة (الرفع-النصب-

(١) الكشف ٢ / ١٧٨-١٧٩ .

(٢) السابق ٢ / ١٧٩ .

الجر...) ، فينبني عليه تعدد في الوظائف النحوية ، أي كون الرفع تشترك فيه أكثر من وظيفة كالمبتدأ ، والخبر ، والفاعل إلخ... .
وقد يكون التعدد فقط في الوظيفة الواحدة ، ككون تعيين الاسم المعطوف عليه ، أو الصفة ، أو صاحب الحال ، فهذا لا يغير الوظيفة ، إلا أنه يُعد جزءاً مكملًا للإعراب .
وقد يكون التعدد عنده أيضا يشمل التعدد في الحالة الإعرابية ، وتتفق الوظائف النحوية ، ككون الاسم صفة لمرفوع ، أو صفة لمنصوب ، فالوظيفة واحدة ، إلا أن الحالة مختلفة ، فتكون مرفوعة ، أو منصوبة حسب الموصوف .

وكذلك يكون التعدد في الحالة الإعرابية ، ولكن تعدد معه الوظيفة النحوية للكلمة ، كالذي يحدث عند فقد العلامة في الاسم المقصور مثلا ، فقد يغير النحوي الحالة الإعرابية ، ويغير أيضا الوظيفة النحوية (فاعل- مبتدأ- مفعول به- حال...) .
وعلى ضوء هذه التقسيمات ، يمكن أن نعرض مظاهر هذا التعدد عند مكّي بن أبي طالب في كتابه .

أولا: التعدد الإعرابي في الأسماء :

١- التعدد الإعرابي في الأسماء المعربة إعرابا ظاهريا:

لقد غلب في هذا النوع عند مكّي بن أبي طالب تعدد الوظيفة النحوية دون الحالة الإعرابية ، لأن العلامة ظاهرة هنا ، ولا تحتاج إلى تقدير وتأويل ،

فقط سرد الوظائف النحوية المحملة في الآية، والتي تشترك فيما بينها في العلامة الإعرابية .

فمن ذلك ذكر تعددا في إعراب (الخامسة) بالنصب في قوله تعالى:
﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾ ﴾^(١)
فذكر أنها أما منصوبة على إضمار فعل دل عليه الكلام ، وتقديره (ويشهد) ،
أو منصوبة على أنها اسم معطوف على (أربع) في قراءة من قرأ (أربع)
بالنصب .

أما من قرأ (الخامسة) بالضم ، فهي اسم معطوف على (أربع) عند من
قرأ (أربع) بالضم ، أما من قرأ (أربع) بالفتح ، فالخامسة تعرب خبرا لمبتدأ
محذوف تقديره : شهادة أحدهم الخامسة ، وجوز أن تكون أيضا اسم معطوف
على (أربع) على المعنى^(٢) .

إلا أنه لم يذكر وجهها ذكره في كتابه (مشكل إعراب القرآن) وهو أن رفع
(الخامسة) يكون على الابتداء ، والخبر المصدر المؤول (أن لعنة الله)^(٣)
فالتعدد هنا شمل حالة واحدة وهي إما الرفع أو النصب ، إلا أن

(١) سورة النور، آية (٦-٧) .

(٢) ينظر: الكشف ٢ / ١٣٥ .

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق: ياسين محمد السواس ، ط ٣ ،

٢٠٠٢م ، دار اليمامة ، دمشق - بيروت ، صفحة ٤٧٧ .

الوظائف النحوية مختلفة ، ففي قراءة الرفع تعددت الوظائف التالية: اسم معطوف على مرفوع ، ومبتدأ وخبر .

أما قراءة النصب ، فشمل الاسم المعطوف على منصوب ، وشمل أيضا المفعول به .

ومنها أيضا ما ذكره في قوله تعالى من نفس سورة النور: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ (٣١) ، فذكر في قراءة النصب لـ (غير) أنها تحتمل أن تكون مستثنى منصوب ، وأنه يجوز أن تكون حالا من الضمير المستتر في (التابعين) ، وقد بين المعنى في كل توجيه إعرابي (٢) .

فالاستثناء التام الموجب ، والحال يشتركان في النصب ، فالحالة الإعرابية لم تعدد .

وفي قوله تعالى: ﴿أَوْ آتَيْكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ (٧) ، ذكر في قراءة تنوين (شهاب) أن (قبس) تصبح على وجهين ، صفة منصوبة لشهاب ، أو بدل منصوب منها (٤) .
لكِنَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَمْ يَعْلَلْ مَجِيَّ الْأَسْمِ الْجَامِدِ (قَبَسٍ) نَعْمًا كَمَا فِي تَعْلِيلِهِ

(١) سورة النور، آية (٣١) .

(٢) ينظر: الكشف ٢ / ١٣٦ .

(٣) سورة النمل ، آية (٧) .

(٤) ينظر: الكشف ٢ / ١٥٤ .

للإعرابين السابقين ، وقد تنبّه السمين الحلبي لذلك قائلا : " لأنه بمعنى مقبوس" ^(١) ، أي أنه مؤول بمشتق .

وفي قوله تعالى: ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ، وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴾ ^(٢) ، ذكر أن قراءة (خَلْقَهُ) بتسكين اللام يحتمل النصب وجهين إعرابين، الأول : النصب على المصدرية ، بمعنى (خلق كل شيء خلقا) ، والثاني : بدل من (كل) ^(٣) .

والنصب في هذه الآية يحتمل أيضا وجوها عدة ، تدور حول الوظائف النحوية المتعددة للنصب ، ولم يذكر مكّي بن أبي طالب إلا وجهين ، مع أنه ذكر وجها ثالثا في كتابه (مشكل إعراب القرآن) وهو النصب على أنه مفعول به ثان ، على تضمين الفعل (أحسن) بمعنى (أفهم) ^(٤) .

وقد ذكر أبو حيان ، وتبعه السمين الحلبي عدة أوجه لهذه الكلمة على هذه القراءة ، غير أن الأول رجح بدل الاشتمال ، والثاني رجح المصدرية ^(٥) ، ومكّي ذكر الإعرابين دون ترجيح .

والرأي الذي ذهب إليه مكّي وهو المصدرية ، والذي يُشعر بأنه يميل

(١) الدر المصون ٨ / ٥٧٢ .

(٢) سورة السجدة ، آية (٧) .

(٣) ينظر: الكشف ٢ / ١٩١ .

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ص ٥٢٩ .

(٥) ينظر: تفسير البحر المحيط ٧ / ١٩٩ ، والدر المصون ٩ / ٨١ - ٨٢ .

إليه هو رأي سيبويه^(١)، ولم يعزه مكي إليه .

ومن هذا النوع أيضا قوله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ
الْكَوَاكِبِ ﴾^(٢)، فقد ذكر مكي بن أبي طالب في قراءة (زينة) من غير
تنوين أنه يجوز أن تعرب الكواكب علي هذه القراءة مضافا إليه مجرورا ،
ويجوز أن تعربها بدلا من (زينة) ، معللا حذف التنوين في (زينة) للاتقاء
الساكنين^(٣)، ولم يعلل أحد من المعربين هذا التعليل غير أبي البركات ابن
الأنباري في البيان^(٤)، حيث تبع مكي في كتابه هذا ، أو في كتابه مشكل
إعراب القرآن^(٥) .

والتوابع (النعته - التوكيد - البدل - العطف بنوعيه) تكون حالتها
الإعرابية واحدة بحسب حالة متبوعها ، فلذلك تتفق مع الوظائف النحوية الأخرى
في الحالة الإعرابية إن كانت حالة متبوعها موافقة لعلامة الوظائف النحوية المشتركة،
كالرفع للفاعل ، ونائبه ، والمبتدأ ، والخبر ، إلخ . . . ، وكل تابع لها .
ومنها أيضا ما ذكره في قوله تعالى من سورة فاطر: ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ
يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَإِنَّ تُؤْفَكُونَ ﴾^(٦)، من أنه

(١) ينظر: الدر المصون ٩ / ٨٢ .

(٢) سورة الصافات ، آية (٦) .

(٣) ينظر: الكشف ٢ / ٢١٢ .

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٠٢ .

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ص ٥٦٥ .

(٦) سورة فاطر ، آية (٣) .

يجوز أن تكون (غير) بقراءة الرفع صفة محل (خالق) وهو الابتداء ، لأن (من) زائدة ، كذلك يجوز أن تكون خبرا ل(خالق) ^(١) .

وعلى هذه القراءة أيضا يجوز أن يكون الخبر محذوفا تقديره: (هل من خالق غير الله موجود) أو أن الخبر جملة (يرزقكم) .

وحذف الخبر ومثله المبتدأ يتردد كثيرا ، فمن ذلك ما ذكره في قوله تعالى من سورة سبأ: ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمٌ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) في قراءة من قرأ (عالم) بالرفع ، فقد ذهب إلى جواز الرفع هنا على أنه خبر لمبتدأ محذوف (هو عالم) ، أو مبتدأ والخبر جملة (لا يعزب) ^(٣) .

ومثل هذه الصورة تردت أكثر من مرة في السور المبحوثة ، فالحالة واحدة وهي الرفع ، والوظيفة متعددة ، إما مبتدأ أو خبر ، فمنها قوله تعالى من سورة ص: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ ^(٤) ، فقد ذكر مكِّي أن الرفع في (فالحق) يحتمل جعله خبرا لمبتدأ محذوف (أنا الحق) ، وجوز رفعه على الابتداء ، وخبره محذوف ^(٥) .

(١) ينظر: الكشف ٢ / ٢١٠ .

(٢) سورة سبأ ، آية (٣) .

(٣) ينظر: الكشف ٢ / ٢٠١ .

(٤) سورة ص، آية (٨٤) .

(٥) ينظر: الكشف ٢ / ٢٣٤ .

ومنها أيضا توجيهه لقراءة رفع (ربُّ) في قوله تعالى من سورة الدخان:
﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُودًا مُؤْمِنِينَ ﴾ (٧) ، فقد ذكر
أنه يجوز فيها الابتداء ، والخبر الجملة في الآية التي بعدها (لا إله إلا هو) ،
ويجوز رفعه على أنه خبر ، والمبتدأ محذوف تقديره (هو ربُّ) (٢) .

والتعاور بين المبتدأ والخبر في التقدير كثير ، وقد تناول ابن هشام ذلك
في المغنى في باب ما يحتمل النوعين ، أي حذف المبتدأ ، وحذف الخبر (٣) .
ومن صور تعدد الإعراب دون تعدد الحالة الإعرابية ، والوظائف
النحوية ما ذكره مكِّي في قوله تعالى من سورة الزخرف: ﴿ وَقِيلَ يَا قَوْمِ إِيَّاكُمْ
هَاتُوا آلَاءَكُمْ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٨٨) ، فقراءة النصب لـ(قيله) تكون عنده من
خمسة أوجه :

الأول: أن يكون اسما معطوفا على مفعول به محذوف للفعل في الآية
رقم (٨٠) وهو (يكتبون) ، والتقدير عنده : ورسلنا لديهم يكتبون ذلك
وقيله .

الثاني: أن يكون اسما معطوفا على مفعول به محذوف للفعل في الآية
رقم (٨٦) وهو (تعلمون) ، والتقدير عنده : وهم يعلمون الحقَّ وقيله .

(١) سورة الدخان ، آية (٧) .

(٢) ينظر: الكشف ٢/ ٢٦٤ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٦ / ٤٥١ .

(٤) سورة الزخرف، آية (٨٨) .

الثالث: أن يكون اسما معطوفا على قوله (سرهم ونجواهم) ، في الآية

رقم (٨٠) ، والتقدير : نسمع سرهم ونجواهم ونسمع قبيله يارب .

الرابع: أن يكون اسما معطوفا على موضع (الساعة) ، في قوله (وعنده

علم الساعة) ، لأن المعنى : ويعلم الساعة ، ويعلم قبيله .

الخامس: أن يكون منصوبا على المصدرية (ويقول قبيله) ^(١) .

إلا أنه ختم الأوجه بخروج عن الوظيفة النحوية ، لكن الأربعة الأولى

كلها تعدد في الاسم المعطوف عليه دون التعدد في الوظيفة النحوية والحالة

الإعرابية ، وتعيين المعطوف عليه جزء من الإعراب .

٢- التعدد الإعرابي في الأسماء المعربة إعرابا تقديريا :

يختلف التعدد في الأسماء المعربة إعرابا تقديريا عن غيرها ، ففقدان

العلامة له الدور البارز في التعدد الإعرابي لها ، وهي تشمل تعدد الحالة

الإعرابية ، وتعدد الوظيفة النحوية معها أيضا ، بخلاف الأسماء المعربة إعرابا

ظاهريا ، فالحالة لا تتعدد ، أما الوظيفة النحوية فهي التي تعدد .

وقد ورد هذا التعدد عند مكى عند كلامه عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّا

أَخْلَصْنَاكُمْ بِخَالِصَةِ ذِكْرِي الَّذِي ﴿٤٦﴾ ^(١) ، وذلك في قراءة من قرأ (خالصة)

بالتنوين ، فيحتمل في الاسم المقصور (ذكرى) أن تكون على ثلاثة حالات

(١) ينظر: الكشف / ٢ - ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٢) سورة ص، آية (٤٦) .

إعرابية ، الرفع والنصب والجر ، ومع هذه الحالات المختلفة تعدد الوظيفة النحوية .

فالرفع على أنها فاعل للخالصة المصدر ، والنصب على أنها مفعول به للخالصة أيضاً ، والجر على أنها بدل من (خالصة) ، ونذر لحن إعراب معنى مناسب^(١) .

ولم يختلف أبو حيان عن مكّي بن أبي طالب عند توجيهه للآية بشيء^(٢) ، كذلك السمين الحلبي إلا أنّ السمين زاد في الوظيفة النحوية ، ذاكراً بأنه يجوز النصب في (ذكرى) على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني) ، ويجوز الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف^(٣) .

وكل ما زاده السمين من أوجه ذكرها أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) في التبيان^(٤) .

والذي يهمنا هنا هو ما يدخل فيه هذا التعدد ، فالاسم قد فقد علامته الإعرابية لذلك وجدنا أن مكّي بن أبي طالب ، وغيره من النحاة عدّدوا الحالة الإعرابية (الرفع- النصب- الجر) ، مع الوظيفة النحوية ، ولو أنّ

(١) ينظر: الكشف ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٢) ينظر: تفسير البحر المحيط ٧ / ٣٩٣ .

(٣) ينظر: الدر المصون ٩ / ٣٨٤ .

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق: علي محمد الجاوي ، ط ٢ ، ١٩٨٧م ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ١٠٩٦/٢ .

العلامة ظاهرة لاكتفوا فقط بالتعدد الوظيفي النحوي فيما يشترك بعلامة واحدة نحو: (المبتدأ- الخبر- الفاعل - نائب الفاعل -...) في حالة الرفع.

٣- التعدد الإعرابي في الأسماء المبنية :

لا يختلف حال الأسماء المبنية - كما قلنا سابقا - عن الأسماء المعربة إعرابا تقديريا ، فالتعدد يكون في الحالة الإعرابية ، وفي الوظائف النحوية أيضا .

ومكي بن أبي طالب قد اتبع التعدد بهذه الصورة في الأسماء المبنية لفقدتها العلامة الإعرابية ، فمن ذلك ما قاله في قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَبْنَئُ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾ (١٠٦) ، فقد أورد في اسم الاستفهام (ماذا) إعرابين ، الأول أن تكون كلها اسما واحدا في محل نصب مفعول به مقدم ل(ترى) ، والثاني أن تكون (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، و (ذا) اسما موصولا بمعنى (الذي) وهي الخبر ، وجملة (ترى) صلتها (٢) .

وقد تبع أبو البركات بن الأنباري (٣) وأبو حيان (٤) والسمين الحلبي (٥) مكي

(١) سورة الصافات، آية (١٠٦) .

(٢) ينظر: الكشف ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٣) ينظر: البيان ٢ / ٣٠٧ .

(٤) ينظر: تفسير البحر المحيط ٧ / ٣٨٠ .

(٥) ينظر: الدر المصون ٩ / ٣٢٢ .

بن أبي طالب في الإعراب ، ولم يضيفوا شيئاً على ما قاله في كتابه مشكل إعراب القرآن^(١) ، إذ أنه في كتابه الكشف لم يفصل في الإعراب تفصيل ما في المشكل .

فالحاصل أن هذا التعدد ليس عند مكّي وحده ، بل تبعه المعربون بعده ، إذا شتمل على الأسماء المبنية ، فتعدد الحالة والوظيفة على السواء ، والسبب لا يختلف عنه في التعدد السابق وهو فقدان العلامة . وقد شمل التعدد عنده في الأسماء المبنية أيضاً نوعاً آخر لا يتصل بالوظيفة النحوية ، ولا بالحالة الإعرابية ، بل مكملات الإعراب ، ولكنها لا تغير وظيفة الاسم نفسه ، كالتعدد في تعيين الاسم المبني ، وتعليل حركة البناء ، وعودة الضمير ، وتحديد المخاطب .

فمن الأول ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مُمْسِكَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾^(٢) ، فذكر أنه في قراءة من قرأ بالفاء (فيما) ، يحتمل في (ما) التي في صدر الآية أن تكون اسم شرط ، والفاء داخله على جوابها ، ويجوز أن تكون أيضاً اسماً موصولاً ، والفاء داخله على خبرها^(٣) .

وفي كلا الحالتين فالوظيفة والحالة واحدة ، وهي في محل رفع على

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥١٧ .

(٢) سورة الشورى، آية (٣٠) .

(٣) ينظر: الكشف ٢ / ٢٥١ .

الابتداء ، إلا أن تعيين الاسم المبني تعدد هنا ، بين الشرطية والموصولية ، وقد رجح السمين الشرطية لدخول الفاء في جوابها ، مع تجويزه للموصولية^(١) ، ومكي في المشكل لم يذكر إلا الشرطية^(٢) .

ومن الثاني ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ أَذْهَبَ بِكِنِّي هَذَا فَأَلَقَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانظَرَ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ (٣٨) ، في قراءة من قرأ بسكون هاء الضمير (ألقه) ، فقد عدد توجيه التسكين على ثلاثة أوجه :

الأول : أن القارئ نوى الوقف ، وقد ضعفه مكي ، إذ ليس من مواضع

الوقف .

الثاني : أنها لغة لبعض العرب ، وقد رده بأنه قليل يجيء في الشعر .

الثالث : أن القارئ توهم أن الهاء لام الفعل ، فألزمها ما يلزم آخر الفعل من سكون لأنه فعل أمر ، وهذا عنده ضعيف^(٤) .

والغريب أنه لم يرجح شيئاً ، فقط اكتفى بقوله : " وقد تقدم ذكر هذا ونحوه"^(٥) ، ولم يذكر الآية حتى في كتابه مشكل إعراب القرآن ، وصاحب الدر المصون أحالنا إلى آية أخرى في سورة آل عمران^(٦) ، بها كلمة قرئت مثلها وهي (يؤدّه) ، واستعرض فيها عدة أوجه بدأها بأن أصحابها ،

(١) ينظر: الدر المصون ٩ / ٥٥٤ - ٥٥٥ .

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٩٩ .

(٣) سورة النمل ، آية (٢٨) .

(٤) ينظر: الكشف ٢ / ١٥٩ .

(٥) السابق ٢ / ١٥٩ .

(٦) ينظر: الدر المصون ٨ / ٦٠٦ - ٦٠٧ .

وهي (يُؤدّة) ، واستعرض فيها عدة أوجه بدأها بأن أصحها ، وأحسنها أنه " سَكُنْتَ هَاءَ الضمير إجراء للوصل مجرى الوقف " (١) .

فالواضح أنه في هذا النوع يعرض أوجهها متعددة للتعليل ، ثم يرجح ، ويقوي ، ويضعف هذه العلل ، فيتخير ما بدا له من أوجه الصحة ، والقوة في التعليل المناسب ، مع أنه لم يرجح في هذه الآية إلا أنه يتضح أنه يحيل الشيء المكرر ، لكن هنا دون تسمية للسورة .

ولعل التوجيه هنا أقرب لوصفه بالتوجيه النحوي منه من التوجيه

الإعرابي .

ومن النوع الثالث لهذا التعدد والذي يكون في تعدد من يعود عليه

الضمير ما ذكره في قوله تعالى من سورة لقمان: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ

الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ يَبِغِي عَلَيْهِ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ

﴿٦﴾ (٢) ، في قراءة نصب الفعل (يتخذها) ورفعها ، ففي نصب الضمير

(ها) إما أن يعود على (سبيل الله) أو على (آيات) ، وفي قراءة الرفع إما على

(الأحاديث) ، أو على (آيات) (٣) .

وهذا لا يغير الإعراب ، ولا الحالة ، إلا أنه متمم للمعنى ، فالإعراب

فرع للمعنى :

(١) السابق ٢ / ١٥٩ .

(٢) سورة لقمان ، آية (٦) .

(٣) ينظر: الكشف ٢ / ١٨٧ - ١٨٨ .

ومن النوع الرابع في التعدد في تعيين المخاطب ما ذكره في قوله تعالى:
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾^(١) في قراءة من قرأ بالتاء (تروا) ، ذكر أن الخطاب يكون لإبراهيم -
عليه السلام- ، لتقدم خطابه في الآيات السابقة له ، وذكر أن أبا طاهر جوز
أن يكون الخطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم- ، ويجوز أيضا للمشركين .
وفي نهاية عرضه للتعدد ، وتوجيهات ، وما يرتبط به من معنى ،
يرجح مكّي بن أبي طالب قائلا : " ويقوي التاء (قل سيروا في الأرض) ،
والأمر خطاب ، وهو للكفار " ^(٢) .

وعلى كل حال فهذا التعدد يرتبط بالمعنى بشكل وثيق ، فالترجيح بين
الوجوه عنده يكون بارتباطه بما قبله من معنى للآيات ، وما بعده ، وهذا لا
يغير من الوظيفة والحالة الإعرابية شيئا .

٤- التعدد الإعرابي في المصدر المؤول بالاسم المفرد :

المصدر المؤول يحكم عليه بحكم الأسماء المعربة التي فقدت
العلامة الإعرابية ، لذا نرى أن التعدد الإعرابي للمصدر المؤول لا يختلف
حالا عن الأسماء المعربة إعرابا تقديريا ، والأسماء المبنية ، أي أنها تشمل
التعدد في الحالة الإعرابية ، وفي الوظيفة النحوية .

(١) سورة العنكبوت ، آية (١٩) .

(٢) الكشف: ١٧٧ / ٢

وهذا هو ما غلب على مكي بن أبي طالب في كتابه ، فمن ذلك قوله
في المصدر المؤول (ألا تسجدوا) في قراءة التشديد من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ
يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ
وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ (٢٥) ، فقد ذكر أن المصدر يحتمل أن يكون في محل نصب ،
وفي محل جر .

والنصب يكون من ثلاثة أوجه ، الأول على البدل من (أعمالهم) ،
والثاني على أنه مفعول ل(يهتدون) ، أي أنه منصوب على نزع الخافض (يهتدون
إلى السجود) ، والثالث النصب على نزع الخافض وهو اللام (صدهم عن
السييل ثلثا يسجدوا) .

أما الجر فعلى ثلاثة أوجه أيضا ، الأول أنه اسم مجرور ، ولم ينتصب
على نزع الخافض ، وعبر عن ذلك بالجواز ، وهو كثير ، وعزاه إلى الخليل ،
والكسائي ، والثاني على البدل من (السييل) ، والمعنى (فصدهم عن
السجود) ، و(لا) تحتمل الزيادة ، وتحتمل أن تكون نافية في كل توجيهه (٢) .
ولا يختلف توجيهه للزمخشري (٣) وأبي البركات بن الأنباري (٤) وأبي

(١) سورة النمل ، آية (٢٥) .

(٢) ينظر: الكشف ٢ / ١٥٧ .

(٣) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ،

تحقيق: مصطفى حسين أحمد ، طبعة الكتاب العربي ، ١٩٤٧م ، بيروت ، ٣ / ٣٨٩ .

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٢٠ .

حيان^(١) عن مكّي في شيء ، ولكن العكبري أضاف جواز أن يكون في محل رفع على أنه خبر ، والمبتدأ محذوف ، والتقدير (هي ألا يسجدوا)^(٢) .
وقد فصل السمين الحلبي في الدر المصون كل هذه الأوجه السابقة بحالاتها الثلاثة المختلفة^(٣) ، وذكر متعلق المصدر إن كان في محل جر ، لكنّه زاد بأنّه يمكن أن يكون في محل نصب مفعولا له ، أي مفعولا لأجله^(٤) .
لكن الملاحظ في أحد أوجه مكّي وهو الجر على أنها اسم مجرور ، وتبعه العكبري في ذلك لم يقل به بقية المعربين ، بل ولم يذكره في أيّ من كتبهم المذكورة آنفاً ، لما له من شذوذ ، فحذف حرف الجر وبقاء عمله لا يجوز^(٥) ، والأصح أن يُقال أنه منصوب على نزع الخافض .

ومن التعدد في المصدر المؤول أيضا ما ذكره في المصدر المؤول (أنا دمرناهم) في قوله تعالى من السورة نفسها: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٦) ، عند توجيهه قراءة من قرأ بفتح الهمزة (أنا دمرناهم) ، فقد بين أنه يجوز أن تكون في محل رفع ، وفي محل نصب .

(١) ينظر: تفسير البحر المحيط ٧ / ٧١ .

(٢) ينظر: البيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠١١ .

(٣) ينظر: الدر المصون ٨ / ٦٠٢ - ٦٠٣ .

(٤) ينظر: السابق ٨ / ٦٠٢ .

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٠٠ ، ومع الهوامع ٢ / ٢٨٢ .

(٦) سورة النمل ، آية (٥١) .

أما الرفع فعلى البدل من (العاقبة) ، وتعتبر (كان) تامة هنا ،
 و(كيف) محلها النصب على الحالية ، ويجوز أن يكون الرفع على أنه خبر
 لمبتدأ محذوف ، والتقدير (هو أنا دمرناهم) .
 وأما النصب فعلى أنها خبر لـ(كان) الناقصة ، واسم كان (عاقبة) ،
 والتقدير عنده يصبح : فانظر كيف كان عاقبة أمر مكرهم تدميرنا إياهم^(١) .
 فالحالة الإعرابية متعددة (رفع - نصب) ، كذلك الوظيفة النحوية ،
 وفي المشكل زاد أكثر من هذه الوظائف التي ذكرها ، فجوز جعل المصدر
 المؤول (أنا دمرناهم) على التأويل الأول وهو جعل (كان) تامة بمعنى حدث ،
 ووقع ، في موضع نصب على نزع الخافض ، والتقدير : فانظر كيف كان عاقبة
 مكرهم لأننا دمرناهم .
 كذلك وجه الرفع على التأويل الثاني (كان الناقصة) توجيهها مختلفا ،
 إذ جعل (العاقبة) اسم كان ، وكيف (خبر كان مقدم) ، والمصدر المؤول في
 محل رفع بدل من (العاقبة) ، وهو خلاف ما في الكشف^(٢) .
 وذكر أبو البقاء العكبري أن بعض النحاة جعل النصب للمصدر المؤول
 (أنا دمرناهم) على أنه بدل من الحال (كيف)^(٣) ، وقد ردّ بعضهم ذلك ،

(١) ينظر: الكشف ٢ / ١٦٣ .

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٠٢ - ٥٠٣ .

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠١٣ .

وتبعهم السمين ووصف هذا الإعراب بالوهم^(١)، وأضاف أبو حيان أن يكون المصدر في موضع النصب على الحال^(٢).
فخلاصة القول في المصدر المؤول أنه قد فقد العلامة الإعرابية، وهذا الفقدان جعل التعدد في المحل من تخايفته، وفي الوظائف النحوية من ناحية أخرى، ومكي قد عدّد في هذا الإعراب، وتبعه النحاة على ضوء احتمال المعنى لذلك، وملابسات الجملة التي ساعدته على هذا التعدد.

ثانياً: التعدد الإعرابي في الأفعال:

التعدد في الغالب خاص بالأفعال المضارعة، فهي تتعدد في الحالة الإعرابية، وأكثر ما يتعدد الإعراب في الفعل إذا كان علامته فرعية (النون)، وهو في حالتي الجزم والنصب، فيكون حذف حرف النون علامة لحالتين. كذلك يتعدد الإعراب عند تعيين الفعل المعطوف عليه، وهذه الحالة خاصة في باب العطف، إلا أنها لا تغير حالة الفعل المضارع. ومثل هذا النوع يتعدد فيما كان الفعل المضارع المرفوع أيضاً، فمتى ما كان مستأنفاً يكون مرفوعاً، أو يكون معطوف على مرفوع، وهنا يدخل التعدد.

وقد تعدد الحالة الإعرابية للفعل المضارع في بعض الحالات الخاصة، كشابه آخر الفعل المضارع بأول حرف بعده، فخرج إلى حالة الإدغام،

(١) ينظر: الدر المصون ٨ / ٦٢٧، وقد فضل في كل هذه الأوجه المختلفة وجمعها على عشرة أوجه.

(٢) ينظر: تفسير البحر المحيط ٧ / ٨٨.

فيلتبس المرفوع مع حالة الجزم .

ولقد كان التعدد الإعرابي للفعل المضارع عند مكّي بن أبي طالب شاملاً بعض هذه الصور ، فمنها ما ذكره في قوله تعالى من سورة لقمان :

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (٦) ، وذلك عند توجيهه لقراءة الرفع (يتخذها) ، فذهب إلى جواز القطع - أي الاستئناف - ، فيكون الفعل مرفوعاً ، وجواز عطفه على الفعل المرفوع (يشترى) (٢) .

وقد تبعه العكبري . والسمين الحلبي في توجيهه على الاستئناف (٣) . وقد يعدد مكّي الرفع في الفعل المضارع بتوجيهين ، إما على القطع وهو الاستئناف فلا يكون شيء قبله ، أو على أن قبله مبتدأ تقديره (هو) ، وقد أورده في موضعين (٤) .

ومن صور التعدد في الأفعال عنده أيضاً ما ذكره في قوله تعالى :

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ﴾ (١٠) (٥) ، فجوز في قراءة جزم (يجعل) ، أن يكون مجزوماً

(١) سورة لقمان ، آية (٦) .

(٢) ينظر: الكشف ٢ / ١٨٧ .

(٣) ينظر: التبيان ٢ / ١٠٤٤ ، والدر المصون ٩ / ٦١ .

(٤) ينظر: الكشف ٢ / ٢٥١ ، و ١ / ٢٥٦ .

(٥) سورة الفرقان ، آية (١٠) .

عطفًا على موضع (جعل) لأنها جواب الشرط الجازم ، وأجاز أيضًا أن يكون مرفوعًا الفعل ، وأدغمت لامه مع لام (لك) ^(١) .

وقد تبعه الزمخشري ، والعكبري ^(٢) ، إلا أن أبا حيان استغرب ممن قرأ ذلك ، لأن الإدغام هنا أتى مع تحرك أول المثليين ، وهو مذهب أبي عمرو ، وهناك غير أبي عمرو من السبعة قرؤوا بالإدغام ^(٣) ، ومثله السمين الحلبي ^(٤) .

وهذا التوجيه قد أخرج الفعل من حالة الرفع إلى حالة الجزم ، والسبب في ذلك تشابه آخر الفعل مع أول الكلمة التي بعده ، حتى أدخل في الإدغام وأحكامه ، مع أن الجزم أظهر وأوضح ، فعليه يمكن أن نعد ذلك سببًا من أسباب التعدد الإعرابي عند النحاة لكنه قليل .

ثالثًا: التعدد الإعرابي في الجمل:

تدخل الجملة ضمن الأسماء التي فقدت العلامة الإعرابية لذلك قد تعدد محلاً ووظيفةً ، وقد لا تعدد إلا في أحدهما دون الآخر .
ومكي ابن أبي طالب كان يعدد في إعراب الجمل على الاستئناف تارة، وعلى العطف على جملة مستأنفة تارة أخرى كما في قوله تعالى:

(١) ينظر: الكشف ٢ / ١٤٤ .

(٢) ينظر: الكشف ٣ / ٢٨٠ ، والتبيان ٢ / ٩٨٩ .

(٣) ينظر: تفسير البحر المحيط ٦ / ٤٩١ .

(٤) ينظر: الدر المصون ٨ / ٤٦٠ .

﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ (٣٩) (١) .
 فعند توجيه قراءة الرفع (القمر) ، ذكر أنه يجوز في الجملة الاستئناف ،
 ويجوز أن تكون معطوفة على جملة (آية لهم) (٢) .
 وفي كلتا الحالتين فالجملة لا محل لها من الإعراب ، إلا أن الوظيفة
 النحوية مختلفة ، فهي تكون مستأنفة عنده تارة ، ومعطوفة على جملة
 مستأنفة تارة أخرى ، وعند السمين الحلبي معطوفة على جملة (والشمس
 تجري) (٣) .

والتعدد في إعراب الجمل عند مكّي أيضا قد يكون عند تعيين
 الموصوف ، أو المعطوف عليه ، فقد تعدد الحالة الإعرابية للجملة ، وقد لا
 تعدد ، إلا أن الوظيفة واحدة ، فمنها ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ
 كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِن طِينٍ ﴾ (٧) (٤) ، فقد ذكر أن قراءة (خلقه)
 بفتح اللام يحتمل النصب يكون فيها الفعل (خلقه) - أي الجملة - صفة ، إما
 ل(شيء) ، أو (كل) (٥) .
 ولم يعين مكّي المحل الإعرابي ، وهو متعدد هنا ، فعلى الأول يكون في

(١) سورة يس ، آية (٣٩) .

(٢) ينظر: الكشف ٢ / ٢١٦ .

(٣) ينظر: الدر المصون ٩ / ٢٧٠ .

(٤) سورة السجدة ، آية (٧) .

(٥) ينظر: الكشف ٢ / ١٩١ .

محل جر ، والثاني في محل نصب ، وهو ما ذكره في كتابه مشكل إعراب القرآن^(١) ، وذكره السمين الحلبي^(٢) ، أما الوظيفة فواحدة ، وقد عينها بأنها صفة .

ومكي في كل ذلك لم يهتم اهتماما كبيرا في كتابه (الكشف) بإعراب الجمل ، كما في كتابه (المشكل) ، إذا غلب عليه كما رأينا الاهتمام بالتعدد في المفردات .

رابعاً: التعدد في متعلق شبه الجملة:

التعدد في تعيين متعلق شبه الجملة كثيرا ما يتردد عند النحاة والمفسرين في كتبهم ، ولا تختلف حال مكي عنهم في شيء ، إذا كان التعدد واضحا في تعيين المتعلق في أكثر من آية قرآنية ، وهذا التعدد لا يغير في إعراب شبه الجملة (الظرف - الجار والمجرور) ، إلا أن المتعلق هو الذي يتعدد ، فتارة يكون اسما له محل من الإعراب ، ووظيفة مختلفة ، وتارة يكون فعلا .

فمن ذلك ما أورده في متعلق الظرف (يومئذ) في قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَأَمِنُونَ﴾^(٣) ، فقد ذكر أن العامل فيها إما (فزع) ، أو صفة محذوفة لفزع ، وهي جملة (يحدث) ، أو متعلق ب(آمنون)^(٤) .

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ص ٥٣ .

(٢) ينظر: الدر المصون ٩ / ٨٢ .

(٣) سورة النمل، آية (٨٩) .

(٤) ينظر: الكشف ٢ / ١٦٩ - ١٧٠ .

وقد تبعه أبو حيان في هذه الأوجه الثلاثة^(١)، والبقية لم يذكروا أنها صفة لـ (فزع)^(٢).

ومنه أيضا التعدد في تعيين متعلق الظرف (بينكم) في قوله تعالى : ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٣) ، فالظرف في قراءة النصب (بينكم) متعلق إما بالمصدر (مودة) ، أو صفة له^(٤) .
وفصل القول في هذا التعلق في كتابه المشكل أكثر من الكشف ، وهو قد أحالنا إلى كتابه المشكل للنظر في التفصيل فيما ذهب إليه^(٥) .

خامسا: التعدد في الحروف :

لقد تعدد الإعراب عند مكّي في تعيين بعض الحروف ، وهذا التعيين لا يغير إعرابا فيما بعده ، إلا أنه في بعض الأحيان قد ينقل الحرف إلى الاسمية ، كذلك حينما يتعدد في تعيين حرفين ، قد نجد أن هناك حروقا تعمل فيما بعدها ، وأخرى لا عمل لها .

فمن هذا التعدد ما ذكره في قوله تعالى ﴿لَا تُدْبِحْنَهُ أَوْ يُبَيِّنْهُ لِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾^(٦) ، فقد وجّه قراءة من قرأ

(١) ينظر: تفسير البحر المحيط ٧ / ٩١ .

(٢) ينظر مثلا: البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٢٢٨ .

(٣) سورة العنكبوت، آية (٢٥) .

(٤) ينظر: الكشف ٢ / ١٧٨ .

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥١٧ .

(٦) سورة النمل، آية (٢١) .

(ليأتيني) بنون واحدة مكسورة مشددة ، أن نون التوكيد هي الثقيلة ، وقد حذفت نون الوقاية تخفيفاً لتوالي الأمثال ، ويجوز أن تكون هذه النون نون التوكيد الخفيفة وليست الثقيلة^(١) .

فهذا التعدد في نون التوكيد لم يترتب عليه تغير في الإعراب فيما بعده، أو ما اتصل به .

ومن تعدد الحروف أيضاً ما ذكره في حرف اللام في قوله تعالى: ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَنَّوْا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾^(٢) ، وذلك عند توجيه قراءة من أسكن اللام (وليتمنعوا) ، فقد ذكر أن اللام لا يحسن أن تكون لام كي لأنها لا تسكن ، والأصح أنها لام الأمر^(٣) .

والفرق بينهما أن لام التعليل حرف جر ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة، أما لام الأمر فتجزم الفعل الذي بعده ، فالتعدد هنا قد يلزم معه التعدد في العمل ، وقد مال أغلب المعربين إلى أنها لام الأمر^(٤) .

ومن التعدد بين الحرفية والاسمية ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾^(٥) في

(١) ينظر: الكشف ٢ / ١٥٥ .

(٢) سورة العنكبوت ، آية (٦٦) .

(٣) ينظر: الكشف ٢ / ١٨١ .

(٤) ينظر على سبيل المثال: تفسير البحر المحيط ٧ / ١٥١ .

(٥) سورة السجدة ، آية (٢٤) .

قراءة تشديد (لما) ، فقد ذكر أن (لما) هنا هي التي فيها المجازاة - أي شرطية تقتضي جوابا- ، وقيل أنها ظرف بمعنى (حين) ^(١) .

والفرق بينهما أن الأولى حرف ، والثانية اسم ، أي أن الأولى لا محل لها من الإعراب ، والثانية منصوبة على الظرفية ، وهي متعلقة عند العكبري إما بالفعل (يهدون) ، أو (جعلنا) ^(٢) .

فخرجت الحرفية بسبب هذا التعدد إلى الاسمية التي تقتضي الإعراب ، فالتعدد في هذا النوع الغالب فيه عند مكّي أن يكون في تعيين الحرفية ، فإما أن يكون التعدد بين حرفين ، أو أن يكون بين حرف واسم ، وقد يلزم مع هذا التعدد تغير في الإعراب إذا كان أحد طرفي التعدد اسما ، وقد لا يلزم إذا كانا حرفين ، غير أن بعض هذه الحروف يعمل فيما بعده ، فيتعدد إعراب ما بعده بتعدد تعيين الحرف .

رابعاً: التعدد الإعرابي عند مكّي القيسي (أسبابه - ومنهجه) :

بعد هذا العرض لمظاهر التعدد الإعرابي عند مكّي بن أبي طالب في كتابه الكشف عن وجوه القراءات ، والذي شمل إعراب الأسماء والأفعال والحروف والجمل وكل ما يرتبط بإحداها بصورة ، أو بأخرى ، وما هو بحكم أحدها ، يتضح للقارئ أن مكّي لم يكن بدعا من النحاة في هذا التعدد ، إذ رأينا أن مظاهر التعدد عنده نجدتها هي نفسها قد وجّه بها النحاة الآيات ،

(١) ينظر: الكشف ٢ / ١٩٢ .

(٢) ينظر : البيان غي إعراب القرآن ٢ / ١٠٥٠ .

كالعكبري ، وأبي البركات ابن الأنباري ، وأبي حيان ، وغيرهم .
ولم يكتف النحاة المتأخرون بتوجيهات مكّي ، ومن سبقه في أغلب
الأحيان ، بل منهم من زاد على توجيهاتهم ، وأتى بتوجيهات مختلفة عما ذكره
المتقدمون ، ويتضح ذلك جلياً عند أبي حيان ، والسمين الحلبي .
فالقارئ لهذا التعداد عند النحاة يكاد يجزم أن الأسباب التي دعت
المتقدمين إلى التعداد الإعرابي هي نفس الأسباب التي دفعت المتأخرين إلى
تعدادهم ، فكل قد اشترك في الأسباب وإن اختلفوا في توجيهاتهم
وإعراباتهم ، فالدافع واحد .

ومكي بن أبي طالب في ذا الكتاب (الكشف عن وجوه ما ذكرناه
سابقاً من هذه الأسباب في الفصل الأول هو الذي دفع مكّي بن أبي القراءات
السبع وعللها وحججها) حاله كحال النحاة في هذه الأسباب ، وكل طالب
إلى التعداد الإعرابي ، والذي رأيناه على هذه الصور المختلفة .
إلا أن الشيء اللافت للنظر أنه يعول على المعنى كثيراً في إعرابه ، إذ
المعنى عنده هو الذي لعب الدور الأكبر في تعدد الإعراب عنده ، وكثيراً ما
شاهدنا ذلك في تعدد عودة الضمير ، وإعراب المصدر المؤول ، وتعلق شبه
الجملة ، مع أن المظاهر الأخرى كذلك اتبع فيها المعنى أيضاً .
ففهمه للآيات ، وما يحتمله المعنى هو السبب الرئيسي في تعدد الإعراب
عند مكّي في كتابه .

أما منهجه في التعدد الإعراب فيؤخذ من عدة جوانب :

فمن ناحية عزو الآراء نراه في الأغلب لم يعز الآراء إلى أصحابها ، فهو يكتفي بعرض الأوجه الإعرابية دون نسبة ، فمنها قوله في (لما) ، حينما رأى أنها تكون للمجازاة ، وقيل أنها ظرف بمعنى (حين) ، دون أن ينسب هذه الآراء لأحد^(١) .

ولكن بالرجوع إلى المصادر نجد أن سببويه هو من يرى أنها للمجازاة ، وهي حرف وجوب لوجوب - أي وجود لوجود -^(٢) ، أما ابن السراج (٣١٦هـ) ، وتبعه أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) ، وابن جني (٣٩٢هـ) ، وغيرهم فهي عندهم ظرف بمعنى (حين)^(٣) .

ولا يعني ذلك أنه لا ينسب الآراء ، بل هو الأغلب ، فقد نجده في بعض الأحيان يعزو الآراء كما قال في إعرابه ل(قبس) عند توجيه قراءة التنوين لـ(شهاب) في قوله: ﴿أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾^(٤) ، : "فعلی هذا يصح البدل ، وهو مذهب الأخفش"^(٥) .

ومن ناحية عرض التوجيهات النحوية نلاحظ أنه يبدأ بالوجه الأقوى في أغلب الأحيان ، ثم يذكر باقي الأوجه، سواء أكانت جائزة أم ضعيفة عنده .

(١) ينظر: الكشف / ٢ / ١٩٢ .

(٢) ينظر: الدر المصون / ١ / ١٥٩ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب / ٣ / ٤٨٥ .

(٤) سورة النمل ، آية (٧) .

(٥) ينظر: الكشف / ٢ / ١٥٤ .

فقد يُشعرنا بضعف ما بعده من أوجه ، ففي المثال قبل السابق ذكر لنا الرأي الثاني قائلا : " وقيل إن (لما) بمعنى الظرف ، أي بمعنى حين ، أي جعلناهم أمة حين صبروا " (١) .

أما جواز التوجيهات الأخرى بعد عرضه لوجهه الأقوى دون ترجيح فهو الغالب في كتابه إذ نجده يبدأ بالوجه الأقوى ، ثم يذكر جواز الأوجه الإعرابية الأخرى مما يُشعر بتجويزه الأوجه الأخرى على السواء ، فمنها قوله في قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآذَنُوا تُؤْفَكُونَ ﴾ (٢) " قوله (غير الله) قرأ حمزة ، والكسائي بحذف (غير) ، جعلاهُ نعتاً لـ(خالق) على اللفظ ، و (يرزقكم) خبر الابتداء ، وهو (خالق) لأن (من) زائدة دخلت على الابتداء للتأكيد والعموم .

ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً ، أي : هل خالق رازق غير الله موجود .
وقرأ الباقر برفع (غير) ، جعلوه نعتاً لـ(خالق) على الموضع ، لأن (من) زائدة ، والتقدير : هل خالق غير الله ، ويكون الخبر (يرزقكم) ، أو يكون محذوفاً ، أي : هل خالق غير الله موجود .

ويجوز أن ترفع (غير) على أنه خبر الخالق ، لأن (خالق) مبتدأ " (٣) .
وهو وإن لم يصرح بقوة الوجه الأول إلا أن الابتداء فيه إشعار بأن الوجه

(١) ينظر السابق ٢ / ١٩٢ .

(٢) سورة فاطر ، آية (٣) .

(٣) ينظر: الكشف ٢ / ٢١٠ .

الأول أقوى ، مع جواز الأوجه الثانية الأخرى .

وقد لا يُشعر بقوة أي وجه من الوجوه ، فقط يقول بجواز الجميع دون ترجيح أيضا ، فمنها قوله في المثال قبل السابق من سورة النمل في توجيهه لقراءة من قرأ بتونين (شهاب) : " وحجة من نون أنهم جعلوا القبس صفة لشهاب ، أو بدلا منه " (١) .

كذلك قوله في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَكْرَبُ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٨٨) : " وحجة من قرأ بالنصب أنه ينصب (قيله) على أحد خمسة أوجه ... " (٢) .

ثم يذكر الخمسة أوجه دون ترجيح ، وهو الغالب في كتابه .
ومن ناحية أحوال التعدد نفسها فقد رأينا أنه متى ما فقدت العلامة الإعرابية تعدد الوظيفة النحوية معها ، وقد يستلزم تغير الحالة الإعرابية ، وهو ملاحظ عنده كما شاهدنا في الأسماء المعربة إعرابا تقديريا ، والمصدر المؤول ، و الأسماء المبنية ، وإعراب الجمل .

أما الباقي فلا تتغير معه الحالة الإعرابية كما رأينا في الأسماء المعربة إعرابا ظاهريا ، فقد تتغير الوظيفة النحوية ، أو ما يرتبط بالإعراب إلا أنه لا

(١) ينظر السابق ٢ / ١٥٤ .

(٢) سورة الزخرف، آية (٨٨) .

(٣) ينظر السابق ٢ / ٢٦٢ .

٢١٧

يغير الحالة الإعرابية ، ولا الوظيفة النحوية ، كما رأيناه في تعيين الاسم
المعطوف ، وعودة الضمير .
ويمكن العودة لما سبق عند عرضنا للمظاهر في كتابه تجد هذه
المنهجية عند مكّي بن أبي طالب واضحة ، وجليّة .

الخاتمة :

وبعدُ . . .

لقد قرأنا في هذا البحث الأسباب التي دعت النحاة إلى التعدد الإعرابي في كتبهم، وهذه الأسباب تمثل نقطة الانطلاق في هذا التعدد ، ويكاد الجميع يتفق عليها .

ورأينا كذلك أهم المظاهر التي شملها هذا التعدد الإعرابي ، حيث شمل الاسم والفعل والحرف والجمل ، وما هو بحكم أحدها .

لكن هذا التعدد لا يعني أنه فقط ينبنى عليه تغير الوظيفة النحوية ، ولا يعني تغير الحالة الإعرابية بل قد يشمل الأول دون الثاني ، ويشمل الثاني دون الأول ، وقد يلزم الاثنين معا ، وقد لا يشملهما كليهما ، بل فقط يكون مكملا للإعراب كالتعدد في عودة الضمير وتعيين المخاطب ، ومتعلق شبه الجملة ، وغيرهما .

وهذا التعدد يختلف باختلاف حالة المعرب ، فمتى ما فقدت العلامة الإعرابية فإننا نجد تعددا في الحالة الإعرابية (رفع - نصب - جر) ، وتعددا في الوظيفة النحوية (مبتدأ - خبر - فاعل - نائبه - حال - صفة - إلخ . . .) ، ولا يعني التعدد بها بالضرورة .

وحيثما تظهر العلامة الإعرابية فلا نجد تعددا في الحالة الإعرابية بتاتا ، إلا ما ندر ، فقط نجد تعددا في الوظيفة النحوية التي تشترك بعلامة الحالة الإعرابية الواحدة .

ورأينا أن فقدان العلامة يكون في الأسماء المعربة إعراباً تقديرياً ،
والأسماء المبنية ، والمصدر المؤول وإعراب الجمل .

أما ظهور العلامة فيكون في الأسماء التي تعرب إعراباً ظاهرياً .
ورأينا أيضاً تعدداً إعرابياً في الحروف ، فهو يكون في تعيين الكلمة ،
وتأرجح بين الاسمية ، والحرفية ، كذلك قد يكون تعدداً في تعيين الحرف ،
ويكون التعدد بين حرفين ، أحدهما عامل ، والآخر لا يعمل .

ومكي بن أبي طالب في كتابه مشكل الإعراب لم يخرج عما رأيناه عند
النحاة والمفسرين في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع) ، إذ نراه
يعدد الحالة الإعرابية في أمرين :

١- متى ما فقدت العلامة الإعرابية في الأسماء المعربة إعراباً تقديرياً ،
وفي الأسماء المبنية ، وفي المصدر المؤول ، والجمل .

٢- في الحالات النادرة (كالإدغام) .
أما الوظيفة النحوية فتعدد في الظاهر ، والمقدر عنده على السواء ،
ومرجعها احتمال المعنى لذلك .

ولا يخفى علينا أن مكّي بتعدد الإعرابي سواء أكان التعدد في الحالة
الإعرابية ، أو الوظيفة النحوية ، أو لم يكن بأحدهما قد اتبعه أغلب النحاة في بعض
توجيهاته الإعرابية كالعكبري والزحخشري وابن الأنباري ، ومنهم من زاد على هذه
التوجيهات كأبي حيان ، والسمين الحلبي ، مما يدل أن الجميع كانوا يدورون في
فلك واحد ، فأسباب تعددهم واحدة ، ومظاهرها كذلك واحدة .

٢٢٠

هذا وفي الختام ، أسأل الله العليّ القدير أن يخلص أعمالنا له وحده ،
ويصلح لنا سرائرنا ، وأن يتجاوز عن زلاتنا ، وصل اللهم على نبينا محمد -
صلى الله عليه وسلم - ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وزوجاته الكرام ،
وجميع صحبه الأخيار الأطهار ، رضي الله عنهم أجمعين .

المصادر والمراجع :

- ١- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط ٢ ، ١٩٧٨م ، مؤسسة علي الجراح الصباح الكويت .
- ٢- أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم ، ط ١ ، ١٩٧٣م ، مطبوعات الجامعة الليبية .
- ٣- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب للدكتور: تمام حسان ، ط ١ ، عالم الكتب القاهرة ، ٢٠٠٠م .
- ٤- أصول النحو العربي للدكتور: محمد عيد ، ط ٥ ، ٢٠٠٦م ، عالم الكتب ، القاهرة .
- ٥- أصول النحو العربي للدكتور: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ط ١ ، الإسكندرية، ٢٠٠٠م .
- ٦- أصول النحو العربي للدكتور: محمود أحمد نحلة، ط ١ ، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٨٧م .
- ٧- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط ٢ ، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥ .
- ٨- الأعلام لخير الدين الزركلي ، ط ١٠ ، ١٩٩٢م ، دار العلم للملايين، بيروت .
- ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط ١ ، ٢٠٠٥م ، دار الطلائع ، القاهرة .

- ١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط ١ ، دار الطلائع ٣٠٠٤م ، القاهرة .
- ١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة المكتبة العصرية ، ٢٠٠٣م ، بيروت .
- ١٢- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد ، ط ١ ، ٢٠٠٦م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .
- ١٣- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، تحقيق علي محمد الجاوي ، ط ٢ ، ١٩٨٧م ، دار الجيل بيروت ، لبنان .
- ١٤- تعدد التوجيه النحوي، مواضعه، أسبابه، نتائجها للدكتور: محمد حسنين صبرة، دار غريب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦م .
- ١٥- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، وبهامشه الدر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفي ، الطبعة الثانية لدار الكتاب الإسلامي ، ١٩٩٢م ، القاهرة .
- ١٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق: أحمد الخراط ، ط ١ ، ١٩٨٧م دار القلم ، دمشق ، سوريا .
- ١٧- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق: فواز الشعار ، ط ١ ، ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- ١٨- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، لعبد الفتاح الدجني ، ط١ ،
لوكالة المطبوعات ١٩٧٤م، الكويت .
- ١٩- العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث للأستاذ
محمد عبد اللطيف حماسة ، ط١ ٢٠٠١م دار غريب ، القاهرة .
- ٢٠- القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في
مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٣م، بيروت
- ٢١- قواعد التوجيه في النحو العربي (رسالة دكتوراة) لعبدالله أنور
سيد الخولي ، إشراف أستاذ محمد حماسة ، جامعة القاهرة ، دار العلوم ،
قسم النحو والصوف والعروض ، سنة ١٩٩٧م .
- ٢٢- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل في وجوه
التأويل للزمخشري ، تحقيق مصطفى حسين أحمد ، طبعة الكتاب العربي ،
١٩٤٧م ، بيروت .
- ٢٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد
مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان ، ط٣ ، ١٩٨٤م
مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- ٢٤- لسان العرب لابن منظور ، ط١، دار الحديث ، ٢٠٠٦م ، القاهرة .
- ٢٥- المدارس النحوية لشوقي ضيف ، ط٧ ، ١٩٩٢م ، دار
المعارف، القاهرة .
- ٢٦- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق ياسين
محمد السّواس ، ط٣ ، ٢٠٠٢م ، دار اليمامة ، دمشق- بيروت .

Abstract:

This paper deals with the multiplicity of routing the express when Makki ibn Abi Talib Qaisi (٤٣٧ AH) in his book (to detect the faces of the seven readings and their causes and their arguments), targeted to the statement of reasons for this diversity has, and the appointment of its manifestations, and to clarify its approach in his book when it was introduced to this diversity.

Will address a model of twenty-one sura in the book, the beginning of Sura al-Nūr to the end of the smoke, which is located in the eighteenth in the Koran to the late part of the twenty-fifth, or approximately seven parts of the Qur'an.

It is divided into two chapters and a conclusion:

Chapter I deals with the definition of the multiplicity of routing express (language - termed), and the reasons for diversity when grammarians in general, and the manifestations

of this diversity is the vision of the researcher.

Chapter II deals with the multiplicity of routing when a express Makki in his book, (Statement), starting with the remembrance of a translation of the Measure, and a profile of his book (disclosure), and his approach in this book.

Then displays the multiple manifestations of guidance when a express Qaisi Makki in his book, divided into nouns and verbs and phrases and sentences, letters, semiconductor, finished by mentioning the reasons for diversity express him, and his approach.

Ends with a conclusion and then displays the most important findings, and that the benefits of it, and a list of approved sources and references in the research, and Subject Index.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	المخلص:
١٤١	
	المقدمة
١٤٢	
	توطئة
١٤٤	
	الفصل الأول: تعدد التوجيه الإعرابي
١٤٧	
	أولاً: تعريف تعدد التوجيه الإعرابي (لغة- اصطلاحاً
١٤٧	
	ثانياً: أسباب تعدد التوجيه الإعرابي عند النحاة
١٤٩	
	١- اتفاق النحاة بالقول بالعامل
١٥٠	
	٢- احتمال المعنى الدلالي والسياقي لهذا التعدد
١٥٢	
	٣- اختلاف فهم النحاة أنفسهم للنص
١٥٥	
	٤- اختلاف المدارس النحوية وما نبني عليه
١٥٧	
	٥- فقدان العلامة الإعرابية
١٦٠	
	٦- وضع النحاة لبعض المفاهيم النحوية
١٦٣	
	ثالثاً: مظاهر تعدد التوجيه الإعرابي
١٦٥	
	الأول: التعدد في الأسماء
١٦٧	
	الثاني: التعدد في الأفعال
١٧٤	
	الثالث: التعدد في الحروف
١٧٦	
	الرابع: التعدد في الجمل
١٧٧	
	الخامس: التعدد في شبه الجملة
١٧٨	

١٨٠	الفصل الثاني: تعدد التوجيه الإعرابي عند مكّي القيسي
١٨١	أولاً: ترجمة المؤلف
١٨٣	ثانياً: نبذة عن كتابه (الكشف) ومنهجه فيه
١٨٧	ثالثاً: مظاهر التعدد الإعرابي في كتابه (الكشف)
١٨٨	أولاً: التعدد الإعرابي في الأسماء
١٨٨	١- التعدد الإعرابي في الأسماء المعربة إعراباً ظاهرياً
١٩٥	٢- التعدد الإعرابي في الأسماء المعربة إعراباً تقديرياً
١٩٧	٣- التعدد الإعرابي في الأسماء المبنية
٢٠١	٤- التعدد الإعرابي في المصدر المؤول بالاسم المفرد
٢٠٥	ثانياً: التعدد الإعرابي في الأفعال
٢٠٧	ثالثاً: التعدد الإعرابي في الجمل
٢٠٩	رابعاً: التعدد في متعلق شبه الجملة
٢١٠	خامساً: التعدد في الحروف
٢١٢	رابعاً: التعدد الإعرابي عند مكّي القيسي (أسبابه ومنهجه)
٢١٨	الخاتمة
٢٢١	المصادر والمراجع
٢٢٧	فهرس الموضوعات
